المؤتمر الأكاديمي لدعم الحوار الوطني الشامل - اليمن
مايو – اغسطس ٢٠١٣ م

The Academic Conference in Support of the Comprehensive National Dialogue May – August 2013

مجلة المؤتمرات والندوات العلمية جامعة الملكة أروى

Journal of Scientific Conferences and Seminars, Queen Arwa University

القوى والعوامل المؤثرة في تعميم رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية دراسة تحليلية مع رؤية مقترحة لتطويرها

الدكتور: علي حمود محمد شرف الدين
أستاذ مناهج الطفولة المبكرة ورياض الأطفال المساعد
رئيس قسم التربية العملية جامعة عمران

٢٠١٣-٠٥-٠١

ISSN Online: *2959-1945* ***DOI:****10.58963/qaujscs.v1i5.129*

Website: *qau.edu.ye*

تمهيد

تعتبر مرحلة رياض الأطفال أو مرحلة التعليم قبل المدرسي من المراحل التعليمية الهامة لما لها من أثر هام في تكوين شخصية الطفل وأسلوبه واتجاهه في الحياة.

والطفولة المبكرة هي الفترة التكوينية الحاسمة في حياة الإنسان حيث يتم وضع البذور الأولى لمستقبل حياة الطفل في جميع جوانبها، ليتمكن من التكيف السليم مع ذاته، ولذا فإن هذه المرحلة هي أخطر وأهم مرحلة أو فترة من الحياة الإنسانية، وبما ان مرحلة رياض الاطفال هي اهم مرحله في عمر الإنسان والاهتمام بها هو الاهتمام بالإنسان، فان هناك اهتمام عالمي وكذالك محلي بهذه المرحله الهامة، والاهتمام المحلي انعكس فقط وبصوره جزئيه على تعميم رياض الأطفال في المدن الرئيسيه التي يسكنها خمس سكان اليمن، وهذا يعني ان بقيه السكان القاطنين في المدن الثانويه والريفية لا يستفيد أطفالهم من هذا النوع من التعليم لعده عوامل وقوى مؤثره لها دور في عدم تعميم التعليم ما قبل المدرسي في أرجاء اليمن ريفه وحضره.

وعليه فان هذه الدراسة هدفت الى محاوله الوصول الى أهم القوى والعوامل المؤثرة في تعميم رياض الاطفال في الجمهوريه اليمنية والتي تم تصنيفها الى عوامل طبيعيه وجغرافيه وعوامل اقتصاديه واجتماعيه وتربويه كل هذه العوامل مجتمعه تشكل عائقا مؤثرا في تعميم ونشر التعليم ما قبل المدرسي (رياض الاطفال) وقدمت الدراسة مقترحا لتعميم رياض الأطفال في الجمهوريه اليمنية كحل يمكن به مواجهة الصعوبات التي تواجه امكانية تعميم رياض الاطفال لبعض هذه المقترحات ويمكن ان تكون بديله الى حين ايجاد البديل الدائم.

كما قام الباحث بتذييل الدراسة برؤية مقترحة لتطوير رياض الاطفال في اليمن وفقا للاتجاهات التربوية المعاصرة ومعايير الجودة الشاملة.

مشكلة الدراسة

نظرا لما تعانيه رياض الاطفال في اليمن من السـلبيات وأوجه القصـور من الناحية الكمية والكيفية التي يعاني منها الشـكل الحالي للخدمات التربوية التي يقدمها جهاز رياض الأطفال دون ضوابط تعليمية محددة أو أسلوب تربوي متفق عليه , وسيما وأن هناك اتجاها رسميا وشعبيا لتعميم رياض الأطفال وتوفيرها وتطويرها لكل الأطفال ممن بلغوا سن الالتحاق بالروضة, إلا أن الظروف القائمة تحول دون التحقيق الكامل لذلك.

لذا تحاول الدراسة الإجابة على السؤالين التاليين:

ما القوى والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤثرة في تعميم رياض الأطفال بالجمهورية اليمنية؟

ما التصور المقترح لتعميم رياض الأطفال وتطويرها في الجمهورية اليمنية؟

أهمية الدراسة:

١. تمثل هذه الدراسـة أهمية بالنسـبة لأجهزة صـنع القرار في الجهاز التعليمي, حيث تبين أهم القوى المؤثرة في تعميم رياض الأطفال, لغرض التغلب عليها وكذا تحسين وتطوير رياض الاطفال لتواكب روح العصـر مع مراعاة الظروف المتباينة بين المحافظات في الجمهورية اليمنية.
٢. قد تتيح الدراسـة قدرا كبيرا من المعرفة العلمية للعاملين في مؤسسـات رياض الأطفال لتصـبح مرجعا يمكنهم الإستفادة منها لتطوير هذا النوع من التعليم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على القوى والعوامل المؤثرة لتعميم رياض الأطفال بالجمهورية اليمنية الجغرافية، والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، والتي لها تأثير في عدم تحقيق الاستيعاب الكامل لأطفال مرحلة رياض الأطفال، ومن ثم محاولة الاخذ بأهم المعايير والاتجاهات التي يمكن من خلالها تطوير رياض الاطفال والتعليم قبل المدرسي بشكل عام .

منهج الدراسة:

وفقا لطبيعة المشكلة التي يتم دراستها فانه سوف يتم الاعتماد على:

المنهج الوصفي:

في ضوء ما استخدمته الدراسات السابقة من مناهج وفي ضوء طبيعة هذه الدراسة سيكون المنهج الوصفي هو المنهج الذي تمليه طبيعة المشكلة، حيث يمكن وصف ما هو كائن وتفسيره، ثم الوقوف على القوى والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في اليمن, والتي يكون لها تأثيرا واضحا على عدم الاستيعاب الكامل لأطفال مرحلة الروضة.

خطوات البحث:

بعد الاطلاع على بعض الدراسات السابقة، ومتابعة واستقراء الأدبيات التربوية والإحصائية الصادرة من الجهات المعنية المرتبطة بموضوع الدراسة، أمكن التوصل إلى الإجابة على التساؤل الخاص بمشكلة الدراسة من خلال دراسة وتحليل أهم القوى والعوامل المؤثرة في تعميم رياض الأطفال بالجمهورية اليمنية والمنحصرة في:

عوامل سكانية ٢- عوامل طبيعية ٣- عوامل تربوية ٤- عوامل اقتصادية واجتماعية ثم محاولة طرح بعض الحلول والمقترحات التي يمكن من خلالها تعميم وتطوير رياض الأطفال في محافظات الجمهورية اليمنية.

مقدمة

تعتبر مرحلة رياض الأطفال أو مرحلة التعليم قبل المدرسي من المراحل التعليمية الهامة لما لها من أثر هام في تكوين شخصية الطفل وأسلوبه واتجاهه في الحياة.

والطفولة المبكرة هي الفترة التكوينية الحاسمة في حياة الإنسان حيث يتم وضع البذور الأولى لمستقبل حياة الطفل في جميع جوانبها، ليتمكن من التكيف السليم مع ذاته، ولذا فإن هذه المرحلة هي أخطر وأهم مرحلة أو فترة من الحياة الإنسانية، وبما ان مرحلة رياض الاطفال هي اهم مرحله في عمر الإنسان والاهتمام بها هو الاهتمام بالإنسان، فان هناك اهتمام عالمي وكذالك محلي بهذه المرحله الهامة، والاهتمام المحلي انعكس فقط وبصوره جزئيه على تعميم رياض الأطفال في المدن الرئيسيه التي يسكنها خمس سكان اليمن، وهذا يعني ان بقيه السكان القاطنين في المدن الثانويه والريفية لا يستفيد أطفالهم من هذا النوع من التعليم لعده عوامل وقوى مؤثره لها دور في عدم تعميم التعليم ما قبل المدرسي في أرجاء اليمن ريفه وحضره.

وعليه فان هذه الدراسة هدفت الى محاوله الوصول الى أهم القوى والعوامل المؤثرة في تعميم رياض الاطفال في الجمهوريه اليمنية والتي تم تصنيفها الى عوامل طبيعيه وجغرافيه وعوامل اقتصاديه واجتماعيه وتربويه كل هذه العوامل مجتمعه تشكل عائقا مؤثرا في تعميم ونشر التعليم ما قبل المدرسي (رياض الاطفال) وقدمت الدراسة مقترحا لتعميم رياض الأطفال في الجمهوريه اليمنية كحل يمكن به مواجهة الصعوبات التي تواجه امكانية تعميم رياض الاطفال لبعض هذه المقترحات ويمكن ان تكون بديله الى حين ايجاد البديل الدائم.

كما قام الباحث بتذييل الدراسة برؤية مقترحة لتطوير رياض الاطفال في اليمن وفقا للاتجاهات التربوية المعاصرة ومعايير الجودة الشاملة.

مشكلة الدراسة

نظرا لما تعانيه رياض الاطفال في اليمن من السلبيات وأوجه القصور من الناحية الكمية والكيفية التي يعاني منها الشكل الحالي للخدمات التربوية التي يقدمها جهاز رياض الأطفال دون ضوابط تعليمية محددة أو أسلوب تربوي متفق عليه ، وسيما وأن هناك اتجاها رسميا وشعبيا لتعميم رياض الأطفال وتوفيرها وتطويرها لكل الأطفال ممن بلغوا سن الالتحاق بالروضة، إلا أن الظروف القائمة تحول دون التحقيق الكامل لذلك.

لذا تحاول الدراسة الإجابة على السؤالين التاليين:

ما القوى والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤثرة في تعميم رياض الأطفال بالجمهورية اليمنية؟

ما التصور المقترح لتعميم رياض الأطفال وتطويرها في الجمهورية اليمنية؟

أهمية الدراسة:

تمثل هذه الدراسة أهمية بالنسبة لأجهزة صنع القرار في الجهاز التعليمي، حيث تبين أهم القوى المؤثرة في تعميم رياض الأطفال، لغرض التغلب عليها وكذا تحسين وتطوير رياض الاطفال لتواكب روح العصر مع مراعاة الظروف المتباينة بين المحافظات في الجمهورية اليمنية.

قد تتيح الدراسة قدرا كبيرا من المعرفة العلمية للعاملين في مؤسسات رياض الأطفال لتصبح مرجعا يمكنهم الإستفادة منها لتطوير هذا النوع من التعليم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على القوى والعوامل المؤثرة لتعميم رياض الأطفال بالجمهورية اليمنية الجغرافية، والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، والتي لها تأثير في عدم تحقيق الاستيعاب الكامل لأطفال مرحلة رياض الأطفال، ومن ثم محاولة الاخذ بأهم المعايير والاتجاهات التي يمكن من خلالها تطوير رياض الاطفال والتعليم قبل المدرسي بشكل عام .

منهج الدراسة:

وفقا لطبيعة المشكلة التي يتم دراستها فانه سوف يتم الاعتماد على:

المنهج الوصفي:

في ضوء ما استخدمته الدراسات السابقة من مناهج وفي ضوء طبيعة هذه الدراسة سيكون المنهج الوصفي هو المنهج الذي تمليه طبيعة المشكلة، حيث يمكن وصف ما هو كائن وتفسيره، ثم الوقوف على القوى والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في اليمن، والتي يكون لها تأثيرا واضحا على عدم الاستيعاب الكامل لأطفال مرحلة الروضة.

خطوات البحث:

بعد الاطلاع على بعض الدراسات السابقة، ومتابعة واستقراء الأدبيات التربوية والإحصائية الصادرة من الجهات المعنية المرتبطة بموضوع الدراسة، أمكن التوصل إلى الإجابة على التساؤل الخاص بمشكلة الدراسة من خلال دراسة وتحليل أهم

القوى والعوامل المؤثرة في تعميم رياض الأطفال بالجمهورية اليمنية والمنحصرة في:
عوامل سكانية ٢- عوامل طبيعية ٣- عوامل تربوية ٤- عوامل اقتصادية واجتماعية ثم محاولة طرح بعض الحلول والمقترحات التي يمكن من خلالها تعميم وتطوير رياض الأطفال في محافظات الجمهورية اليمنية.

مصطلحات الدراسة:

التعميم:

يقصد بالتعميم في تعريفه الإجرائي لهذه الدراسة : العمل على التوسع في رياض الأطفال ونشرها في جميع المحافظات اليمنية لتوفير فرص الالتحاق والاستيعاب لجميع من يدخل تحت الفئة العمرية من٣-٦ سنوات ودون أن يضعف ذلك جودة العملية التعليمية فيها، وأن يهتم بشكل خاص بالأطفال المنتمين إلى الفئات الفقيرة والأكثر حرماناً من هذا النوع من التعليم.

رياض الأطفال :

هناك تعاريف كثيرة لمؤسسات الطفولة المبكرة التي تهتم بالأطفال في ما قبل المدرسة، لكن ما نقصده في الدراسة الحالية أن رياض الأطفال هي(مؤسسة تربوية تهتم بتربية الأطفال وتنشئتهم في الشريحة العمرية(٣-٦) سنوات بعد انتهائهم من مرحلة الحضانة وقبل الالتحاق بالمدرسة الابتدائية لأجل تحقيق النمو المتكامل في النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية والخلقية والروحية)

الدراسات السابقة :

حظيت مرحلة ما قبل المدرسة باهتمام العديد من الباحثين نظرا لأهميتها سواء في الجمهورية اليمنية أو في الوطن العربي، وسوف نتناول بعض البحوث والدراسات السابقة التي تناولت رياض الأطفال في اليمن وأسهمت في إلقاء الضوء على جوانب القصور المختلفة في هذه المرحلة الهامة من التعليم.

١- دراسة علي حمود شرف الدين ١٩٩٩.(١)

هدفت الدراسة إلى تزويد الجهات المسئولة عن قطاع مؤسسات التعليم قبل المدرسي في اليمن بدراسة تشخيصية عن واقع هذه المؤسسات، ومسار العمل فيها، ونواحي الضعف والقوة وتصحيح المسار، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي بحكم طبيعته كبحث ميداني تطبيقي، وكانت حدود الدراسة ٣٠ روضة من رياض الأطفال بمدينة صنعاء، وزعت الأداة على ٣٠ مديرة وقائمة بالأعمال و٨٠ معلمة ومربية، أما الأداة المستخدمة فكانت استمارة ملاحظة شخصية للباحث، واستبيان قدم للعاملين في الرياض جزء منه خاص بمديرات الرياض وجزء منه خاص بالمعلمات.

وكان من أهم استنتاجات البحث:

- لا يوجد رقابة أو إشراف على الرياض من قبل وزارة التربية والتعليم اللهم إصدار الرخص لفتحها، وهناك اختلاف في الأهداف والبرامج والأنشطة والمناهج وغيرها.
- أغلب الرياض يديرها القطاع الخاص وباجر مرتفع فتحرم الفئات الفقيرة من استيعابها.
- لا يوجد أي منهج معتمد من وزارة التربية والتعليم ولكل روضة منهجها الخاص بها وغلبها مناهج غير يمنية.
- قلة المعلمات المؤهلات بالرغم من وجود جامعات كثيرة في اليمن حكومية وأهلية، إلا أن كليات الرياض لا تزال غير موجودة.

٢- دراسة علي عبد الكريم ٢٠٠٢م.(٢)

هدفت الدراسة إلى الدعوة إلى الإصلاح الشامل لأوضاع التعليم في اليمن ومنه التعليم قبل المدرسي (رياض الأطفال) في دراسة وصفية لوضع هذا النوع من التعليم، واعتمدت على النشرات واللوائح التي تصدرها وزارة التربية.

وأظهرت نتائج الدراسة التالي:

عدم اهتمام من قبل الدولة ممثلا ذلك في وزارة التربية والتعليم برياض الأطفال، فلا لوائح ولا تشريعات ولا مناهج دراسية محلية.

نقص الوعي الأسري بأهمية هذه المرحلة.

المباني لا تلبي احتياجات هذا النوع من التعليم.

---

(١) علي شرف الدين: **واقع رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية**, ماجستير (غير منشورة) , كلية التربية.جامعة أم درمان الإسلامية ١٩٩٩.

(٢) علي عبد الكريم شرف: **دراسة عن واقع رياض الأطفال في اليمن** , صنعاء , مطابع الكتاب المدرسي. , ٢٠٠٢.

٣- دراسة حلمي الشيباني ٢٠٠٣ (٣)

هدفت الدراسة المقارنة بين مشكلات الرياض الحكومية والأهلية في الجمهورية اليمنية، وكان منهج الدراسة المنهج الوصفي، وأداتها الاستبانة حيث بلغت عينتها (٢٦) روضة و(١٣٣) مربية من مربيات الرياض الحكومية والأهلية.

توصلت الدراسة إلى حاجة المربيات للتأهيل والتدريب والى غياب الفلسفة التربوية والتشريعات اللازمة للتربية في الرياض، كما أن العلاقة بين الأسرة والروضة ضعيفة، ولا تتوفر المباني المناسبة للروضة وتقل التجهيزات اللازمة لهذه المباني.

٤- دراسة سلوى الماخذي٢٠٠٣.(٤)

هدفت الدراسة الكشف عن نواحي الضعف والقصور في مسار العمل التربوي في رياض الأطفال بالجمهورية اليمنية، و منهج الدراسة المستخدم المنهج الوصفي، وقد أجريت الدراسة على عينة من٤١ روضة و١٧٦معلمة و٢٧٦ ولي أمر في المحافظات السبع وهي أمانة العاصمة (صنعاء)، وعدن وتعز وحضرموت والبيضاء ولحج وذمار، استخدمت في أدوات الدراسة الاستبيانات واستخدام الأسلوب الإحصائي أي حساب تكرار الإجابات والنسب المئوية.

وكان من أهم نتائج الدراسة:

يدير أغلب الرياض القطاع الخاص وخاصة في بعض المحافظات والتي شملتها الدراسة.

تبين من خلال الدراسة تقصير الجهات المشرفة على رياض الأطفال المكونة من طابقين بمخالفتها للمواصفات المطلوبة حيث أنها صممت كشقق سكنية واقتصر دور تلك الجهات في إصدار التصاريح لفتح رياض الأطفال.

أسفرت نتائج الدراسة أن لكل روضة مناهجها الخاص بها وغير معتمدة من قبل وزارة التربية والتعليم.

كذلك أظهرت الدراسة عن عدم وجود الإمكانيات المتاحة لرياض الأطفال.

وأوضحت نتائج الدراسة عن ندرة المعلمات المؤهلات.

أوضحت الدراسة أن دور وزارة التربية والتعليم لا يزال محدودا ولا يفي بالغرض إلا نسبة قليلة من الأطفال داخل بعض مدن المحافظات أما المدن الأخرى والريفية فمحرومة من كثير من الخدمات.

٥- دراسة بدر الأغبري ٢٠٠٥(١)

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية، والإسهام في بناء قاعدة بيانات عن وضع رياض الأطفال فيها، وقد اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى وجود عدد من المربيات غير مؤهلات، وعدم وجود كادر علمي مؤهل، في هذه المرحلة الحيوية، إضافة إلى وجود جهات متعددة للإشراف على هذه المرحلة، منها وزارتا التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية، وأن هذه الرياض تعاني من نقص الإمكانيات والمستلزمات وأدوات اللعب.

٦- دراسة أحمد علوي وآخرين(٢٠٠٦): (٢)

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع الأطفال في الجمهورية اليمنية؛ من حيث التأهيل والبرامج والأنشطة والتجهيزات والأثاث، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وعينتها (٧٢) روضة في خمس محافظات: أمانة العاصمة – عدن – لحج – أبين – تعز، وكانت أداة البحث استمارة مقابلة، واستمارة إحصاء، وبطاقة ملاحظة خاصة بالروضة.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود مربيات مؤهلات في الرياض، وأن مستوياتهن التعليمية متدنية، كما إن مباني الرياض الحالية لا تتوفر فيها شروط مبنى الروضة، ولا يوجد دور فاعل لوزارة التربية والتعليم، لتوجيه رياض الأطفال، وخلصت أيضا إلى أن رياض الأطفال في اليمن لا تساير المعايير العالمية الخاصة برياض الأطفال والمطلوب دراسات علمية متخصصة تعين أصحاب القرار لكيفية تطوير وتعميم هذا الجزء الهام من التعليم لما له من أهمية كبيرة في حياة المتعلم بشكل عام.

٧- دراسة محمد محمد حسان (٢٠٠٧):(٣)

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مشكلات رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر العاملين فيها، واعتمدت في جمع البيانات على استبانه، وبلغت عينة البحث (٢٧٠) مشاركة، منهن (٥٥) مديرة ونائبة و(٢١٥) مربية يمثلن ٣٢٪ من المجتمع الأصلي للبحث، وقد اختيرت العينة من محافظات: تعز، لحج، أمانة العاصمة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- وجود مشكلات من أهمها عدم توفر مربيات وإداريات متخصصات بتربية طفل الروضة.

ب- عدم وجود فلسفة تربوية تستند إليها التربية في رياض الأطفال.

---

(٣) حلمي الشيباني: **مشكلات رياض الأطفال في الجمهورية في ضوء الأهداف المعتمدة لها** , دكتوراه (غير منشورة) , جامعة بغداد , العراق , ٢٠٠٣م

(٤) سلوى علي الماخذي : دراسة تقويمية لرياض الأطفال في الجمهورية اليمنية, **مرجع سابق**

(١) بدر سعيد الأغبري: دراسة تحليلية لواقع رياض الأطفال في اليمن، القاهرة, ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الطفولة, جامعة حضرموت, مايو ٢٠٠٥.

(٢) احمد صالح علوي وآخرون : واقع رياض الأطفال في اليمن وآفاق تطويرها , صنعاء , **سلسلة دراسات وأبحاث تربوية** , مركز البحوث والتطوير التربوي, التابع لوزارة التربية والتعليم , ٢٠٠٦.

(٣) محمد محمد حسان: مشكلات رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر العاملين فيها، **مرجع سابق**

ج- ضعف العلاقة مع أولياء الأمور.
د– عدم توفر المواصفات المطلوبة في المباني الحالية لرياض الأطفال.
١٠- علي حمود شرف (٢٠٠٧) (١)
هدفت الدراسة إلى محاولة بناء منهج لرياض الأطفال في اليمن من خلال رصد الحاضر للانطلاق منه إلى المستقبل، لتحقيق ايجابية المتعلم وفاعليته في عملية التعلم، إلى جانب الارتقاء بالعملية التعليمية من اجل إنشاء جيل متعلم يواكب متغيرات العصر، بالإضافة إلى كشف نواحي الضعف والقصور في مسار العمل في رياض الأطفال في اليمن، والانتهاء بوضع منهج لرياض الأطفال.
استخدم الباحث المنهج الوصفي والتجريبي، وكانت عينة الدراسة عينة مختارة من الأطفال المستوى الأول والثاني من رياض الأطفال بمدينة صنعاء العاصمة، وكان عددهم ستون طفلاً من سن ٣-٦ سنوات.
وتوصلت الدراسة إلى إعداد منهج مقترح لرياض الأطفال في الجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة.
تعقيب على الدراسات السابقة:
أشارت الدراسات السابقة إلى:
الوقوف على واقع رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية.
عدم وجود فلسفة تربوية تستند إليها التربية في رياض الأطفال.
لا يوجد أي منهج معتمد من وزارة التربية والتعليم ولكل روضة منهجها.
عدم وجود المعلمة ألمؤهلة إلى جانب النقص في إعداد معلمات هذه المرحلة.
أن مباني رياض الأطفال تعاني من عدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة.
أن رياض الأطفال متمركزة في بعض عواصم محافظات الجمهورية.
أن العلاقة بين الروضة والأسرة ضعيفة بالإضافة إلى نقص الوعي الأسري بأهمية هذه المرحلة.
واستفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسات في تحديد مشكلة الدراسة والتعرف على العديد من المشكلات التي تعترضها سواء من الواقع الكمي أو الواقع الكيفي وما تعتريه من نواحي القوة والضعف ، كدراسة (علي عبد الكريم١٩٩٢) ودراسة (علي حمود شرف١٩٩٩) ودراسة محمد حسان٢٠٠٧) ودراسة (سلوى الماخذي٢٠٠٣).

الدراسة التحليلية
سوف يقوم الباحث في الصفحات التالية بالدراسة والتحليل لأهم القوى والعوامل المؤثرة سلبا على تعميم رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية ثم محاولة طرح بعض الحلول والمقترحات التي يمكن من خلالها تعميم رياض الأطفال في اغلب محافظات الجمهورية.
القوى والعوامل المؤثرة في تعميم رياض الأطفال بالجمهورية اليمنية.
بحسب مشكلة الدراسة فان الهدف هو محاولة الوصول إلى أهم القوى والعوامل المؤثرة في تعميم رياض الأطفال بالجمهورية اليمنية تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لتعويض البلاد وخاصة المحافظات النائية عن حرمانهم من هذا النوع من التعليم، فان الباحث سيقوم بعرض وتحليل التحديات والعوامل المختلفة التي يمكن أن تقف عائق أمام تحقيق هدف الدراسة، ومدى ما تلحقه هذه العوامل من تأثير عليه، ويمكن تصنيفها إلى عوامل طبيعية وجغرافية، واقتصادية واجتماعية وتربوية هذه العوامل تلعب دورا في تأخر تحقيق تعميم رياض الأطفال في البلاد، فالتشتت الجغرافي والسكاني، ووعورة الأرض وزيادة النمو السكاني، وظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن عوامل لها تأثير على توزيع الخدمات التعليمية في مختلف أنحاء اليمن، أيضا ما يتعلق بالحالة التعليمية للوالدين (الأمية) حيث أن انتشار الأمية بين الآباء والأمهات ينعكس على الطفل بشكل واضح وعلى تربيته وتنشئته، أو تأثر الطفل بوضع أسرته المادية والذي يفرض على الأسرة عدم إرسال أطفالها لرياض الأطفال، والعوامل التربوية أيضا داخل النظام التعليمي نفسه تتأثر بمجمل تلك العوامل السلبية، مما يتطلب في هذه الدراسة البحث عنها ليتم استدراكها والعمل على إيجاد حلول أو بدائل لها لنتمكن من تحقيق هدف الدراسة والوصول بها إلى نتائج أفضل وهى كالتالي:
أولا: عوامل سكانية:

(١) علي حمود شرف: **منهج مقترح لرياض الأطفال في الجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة**, دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية, جامعة طنطا , ٢٠٠٧.

تلعب القوى والعوامل السكانية دور كبيراً في إمكانية نشر رياض الأطفال وتعميمها، فالنمو السكاني وارتفاع نسبة الخصوبة التي يتزايد معها عدد المواليد وكذا ارتفاع عدد الوفيات يمكن أن يكون لها تأثيراً فاعلاً في ذلك ، إلى جانب ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، كل ذلك قوى وعوامل لها تأثيرها على توزيع الخدمات التعليمية.

فالنمو السكاني أحد أهم التحديات الذي يقف عقبة أمام كثير من دول العالم وعلى وجه الخصوص دول العالم الثالث (الدول النامية) وخاصة إذا كانت موارد الدولة محدودة، يصبح النمو السكاني عبئا ثقيلا يحول دون تحقيق التنمية المنشودة لتلك المجتمعات، إلى جانب أن الزيادة في عدد السكان يعد عاملا أساسيا في زيادة الطلب على التعليم، فمن المعلوم أن هناك زيادة سريعة في السكان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، سواء بالنسبة للزيادة المطلقة في أعداد السكان أو بالنسبة لمعدلات النمو، ويظهر ذلك بشكل واضح بالنسبة للدول النامية، أو الأقل تقدما حيث وصل معدل الزيادة الطبيعية في عدد السكان في بعض البلاد إلى حوالي ٢،٨٪.(١) لذا يعد الانفجار السكاني من اخطر التحديات التي تواجه العالم، حيث انه من المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم من ٥,٥ بلايين نسمه إلى ٨,٥ بلايين نسمه بحلول عام ٢٠٢٥م وانه ٩٥٪ من هذه الزيادة ستكون في الدول النامية والتي يمثل العالم العربي جزءا كبيرا منها.(٢)

وقد شهدت البلاد العربية تطور ملموسا في انخفاض معدلات الوفيات في العقدين الأخيرين ويرجع ذلك إلى التقدم في الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية.(٣) و كان لها الأثر في ارتفاع عدد السكان في البلاد العربية، والذي يقدر بحوالي٢٨٦ مليونا بحلول عام٢٠٠٠م ويتوقع أن يصل إلى ٤٦٦ مليونا بحلول عام ٢٠٢٥م(٤)، ومن المعروف أن من أهم مظاهر حركة السكان هي المواليد والوفيات وما ينجم عن ذلك من زيادة أو نقصان طبيعيين أو ثبات في عدد السكان، لذلك يعتبر معدل المواليد من العناصر الرئيسية في دراسة السكان والتي تختلف معدلاتها في مجتمع إلى آخر ومن مجموعة سكانية إلى أخرى داخل المجتمع الواحد نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية.

فالخصوبة ومن خلال تأثيرها المباشر في تحديد معدل النمو لها تأثيرها أيضا في التنمية، إذ أن المعدلات المرتفعة للنمو السكاني تحول دون تحقيق نمو اقتصادي في جميع المجالات، وعلى هذا يكون الاهتمام بدراسة الخصوبة من أجل رسم الخطط المستقبلية وخاصة ما يتعلق بمستقبل رعاية الطفولة ورياض الأطفال وفتح المدارس ورسم السياسات التعليمية على وجه العموم.

وفي المقابل تأتي أهمية دراسة الوفيات كظاهرة من الظواهر التي تتعرض لها سائر المجتمعات سواء كانت متقدمة أو تسير في طريق التقدم (نامية) لما لها من آثار على جوانب عديدة في المجتمع، ولذا فإن مؤشرات الوفيات في أي دولة تعتبر من المؤشرات التي تعكس الأوضاع البيئية في البلد والظروف المعيشية والمستويات الصحية والوقاية المقدمة للسكان وللأفراد ومدى حرص الدولة على حماية مواردها البشرية بما هي عليه من كفاءة وتدريب وتعليم، ومدى مسايرتهما للتقدم في الطب والذي يساعد على تحسين صحة الإنسان بما في ذلك النهوض والتطور للظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بحياة السكان.

وحال اليمن لا يبعد كثيراً عن تأثير مثل هذه القوى والعوامل، وفي ما يلي يعرض الباحث اهم العوامل السكانية التي تشكل عائقاً لتعميم رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية.

١. النمو السكاني:

و النمو السكاني في اليمن قد تجاوز معدل النمو السكاني في بعض الدول العربية، ففي عام ١٩٧٤ كان معدل النمو السكاني يقدر بحوالي ٢,٥٪ وهي نسبة مرتفعة، ومما زاد الأمر سوء العودة المفاجئة لما يقرب من مليون مهاجر يمنى حوالي(٧١٥٩٢٤) أو أكثر إلى أرض الوطن أثناء أزمة الخليج خلال عامي ١٩٩٠م و١٩٩١ حيث ارتفع معدل النمو السكاني حسب تعداد ١٩٩٤م بنسبة ٣,٧٪ (١) وحسب أخر إحصائية لعام ٢٠٠٥م، بلغ النمو السكاني للدولة نسبة ٣,٠٠٪ أي أن عدد السكان يتضاعف كل ٢٣عاما،(٢) أما معدل النمو السكاني على مستوى المحافظات ففي العاصمة صنعاء ٨,٥٪

---

(١) احمد علي الحاج: **التعليم اليمني جذور تشكله واتجاهات تطوره** , صنعاء , دار الفكر المعاصر,١٩٩٩ ص١٥

(٢) حسين كامل بهاء الدين: **التعليم والمستقبل** , دار المعارف , الأهرام ١٩٩٧ , ص ٥٨.

(٣) إسحاق القطب: المؤتمر العربي حول السياسات السكانية , **مجلة العلوم الاجتماعية** , ع(٤),م(١٥) , جامعة الكويت ,١٩٨٧م ص٣٧٩.

(٤) محمد نبيل نوفل: رؤى المستقبل المجتمع والتعليم في القرن الحادي والعشرين **المجلة العربية للتربية** ,(١٧) ,ع(١) , تونس , المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم , يونيو ١٩٩٧ ,ص١٨٥.

(١) للمزيد يمكن الرجوع إلى:-

- محمد على عثمان: **سكان الجمهورية اليمنية (ديموغرافيا وجغرافيا)**, صنعاء, مركز عبادي للدراسات والنشر , ٢٠٠٣,ص ٢٠.

- عبد الرحمن الشريعي: تجربة اليمن في مجال تنظيم الأسرة , الندوة العربية الأولى للمسئولية الوالدية, , الإقليم العربي البحرين من ٢٥-٢٧ مايو ١٩٨٢ص٩٠.

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء ، **الكتاب السنوي , لسنة ٢٠٠٥م** , الجمهورية اليمنية. الجهاز المركزي للإحصاء.٢٠٠٥م.

وعواصم المحافظات بنسبة٧,٢٪ وهذا يعني تضاعف عدد سكان في العاصمة صنعاء كل ٨ سنوات وسكان عواصم المحافظات كل ١٠سنوات،(٣) ويعتبر ذلك من أعلى معدلات النمو في العالم كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(١) يبين نسب معدلات النمو حسب المحافظات لعامي ١٩٩٤،٢٠٠٥(*)

المحافظة	معدل النمو حسب تعداد ١٩٩٤	معدل النمو حسب تعداد ٢٠٠٥	نسبة سكان المحافظة عام ٢٠٠٥	المحافظة	معدل النمو حسب تعداد ١٩٩٤	معدل النمو حسب تعداد ٢٠٠٥	نسبة سكان المحافظة عام ٢٠٠٥
أب	٢,٩٪	٢,٤٧	١٠,٨٪	صعده	٤,٢٪	٣,٦٧	٣,٥٪
أبين	٣,٠٪	٢,٣٦	٢,٢٪	صنعاء	٣,٥٪	٢,٠٧	٤,٧٪
أمانة العاصمة	٨,٨٪	٥,٥٥	٨,٩٪	عدن	٤,٤٪	٣,٧٧	٣,٠٪
البيضاء	٣,٤٪	٢,٢٩	٢,٩٪	لحج	٢,٧٪	٢,٦٣	٣,٧٪
تعز	٣,٣٪	٢,٤٧	١٢,٢٪	مأرب	٣,٩٪	٢,٧٢	١,٢٪
الجوف	٧,٨٪	٢,٤٤	٢,٣٪	المحويت	٢,٥٪	٢,٨٧	٢,٥٪
حجه	٤,٢٪	٣,٠٤	٧,٥٪	المهرة	٢,١٪	٤,٥١	٠,٥٪
الحديدة	٣,٥٪	٣,٢٥	١١,٠٪	عمران	٠٠٠	١,٨٢	٤,٥٪
حضر موت	٣,٢٪	٣,٠٨	٥,٢٪	الضالع	٠٠٠	٣,٥٥	٢,٤٪
ذمار	٢,٨٪	٣,٠٤	٦,٨٪	ريمه	٠٠٠	٣,٠٢	٢,٠٪
شبوه	٥,٩٪	٢,٥٤	٢,٤٪	الإجمالي	٣,٧٪	٣,٠٠	١٠٠٪

(*) المصدر: قام الباحث بحساب نسبة السكان اعتماداً على الإحصاءات الواردة من:
- الجهاز المركزي للإحصاء: كتاب الإحصاء السنوي لسنة ٢٠٠٥ مرجع سابق ، ص٤٠.
- الجهاز المركزي للإحصاء: الكتاب الإحصاء السنوي لسنة ١٩٩٤م، الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء ، ١٩٩٤ص٢٤.

يتضح من الجدول أن بعض المحافظات فيها نسبة الخصوبة مرتفعة مثل أمانة العاصمة، ومحافظة المهرة، وعدن بنسبة (٥,٥٥٪ ، ٤,٥١٪ ، ٣,٧٧٪) على التوالي بالنسبة لعام ٢٠٠٥وهذا تفاوت محير بالنسبة لمحافظة المهرة حيث تعتبر من المحافظات الصحراوية، ومن أقل المحافظات سكانا مقارنة بسكان الجمهورية(٠,٥٪) والنشاط الاقتصادي فيها منخفض، وتأتي المفارقة بهذه النسبة المرتفعة.

أما الأمانة فالأمر غير مستغرب حيث تعتبر هي العاصمة (صنعاء) والسكان أحسن حالا من حيث الدخل المرتفع مقارنة بالمحافظات الأخرى، وهناك فرق بين محافظة الأمانة ومحافظة صنعاء؛ فالأمانة المقصود بها مدينة صنعاء (العاصمة) أما محافظة صنعاء فالمقصود بها المناطق والمديريات المحيطة بالعاصمة، ومحافظة عدن أيضا هي الأخرى

(٣) احمد عتيق: **معوقات التنمية الاجتماعية في اليمن** , ماجستير(غير منشورة) جامعة بغداد , كلية الآداب , ٢٠٠٢م ص١٤٨.

ليس غريبا عليها هذا الارتفاع لأنها تعتبر العاصمة الثانية والاقتصادية لليمن وتعتبر هاتان العاصمتان من المدن المستقطبة للهجرة الداخلية، وبالنظر إلى المحافظات الأخرى سجلت محافظة عمران وصنعاء أقل معدلات نمو سكاني حيث بلغ (١,٨٢٪) و(٢,٠٧٪) على التوالي.

وإذا بقيت معدلات النمو السنوي للسكان على مستواها الحالي فهذا يدل على أن تعداد السكان سوف يتضاعف في معظم محافظات الجمهورية في فترة لا تقل عن عشرين سنة (١)، هذا التضاعف في السكان يشكل في نظر الحكومة اليمنية عائق للنمو إذا لم تسرع باتخاذ التدابير الخاصة بتنظيم الأسرة للحد من المشكلات السكانية التي بدأت تضع نفسها ضمن التحديات التي تواجهها اليمن، وهذا يعنى أن اليمن مستقبلا تواجه مشكلة حدوث انفجار سكاني، يؤدي إلى صعوبة استيعاب جميع الأطفال في مرحلة رياض الأطفال نظرا لقلة مواردها الاقتصادية ما لم يتم التعامل الحاسم في تحديد الكثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية.

وهذا النمو السكاني المرتفع يؤثر بصورة كبيرة على تحقيق تعميم رياض الأطفال على مستوى الجمهورية، وخاصة إذا كان التركيب العمري الحالي ينحاز إلى صالح صغار السن من هم في سن صفر إلى ١٥ سنة والذين يشكلون قاعدة الهرم السكاني والتي بلغت بنسبة (٤٥,٠٪) من إجمالي عدد السكان حيث بلغ الذكور (٤٥,٧٪) والإناث (٤٤,٤٪) حسب تعداد ٢٠٠٤(٢).

وخلاصة لما سبق تعد الزيادة في أعداد السكان أو ما يطلق عليه الانفجار السكاني من عوامل إعاقة تحقيق تعميم التعليم عامة ورياض الأطفال بخاصة ما لم تبذل الدولة جهود مضاعفة لكي يتم تحقيق تعميم رياض الأطفال، واستيعاب أكبر عدد من الأطفال في هذه المرحلة، حيث يؤدي مثل هذا الوضع إلى مضاعفة الحاجة لرياض اطفال، ويضاعف بالتالي من احتياجاتها للتجهيزات المختلفة، ويجعل الدولة مسئولة عن توفير أعداد من المعلمات المؤهلات حسب خطة محكمة تعمل من خلالها.

٢. عامل المواليد والوفيات:

- عامل المواليد:

تعتبر الولادات من العناصر الرئيسية في دراسة السكان والتي تختلف أعدادها من مجتمع لأخر ومن محافظة لأخرى داخل المجتمع الواحد نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية.(١) فقد بلغ معدل المواليد الخام في اليمن عام ٢٠٠٥(٣٩,٧٣) بالألف،(٢) ففي المناطق الريفية تعد نسبة المواليد أكثر ارتفاعا حيث بلغ(٤٢,٢٩) بالألف عام ٢٠٠٥، بينما ينخفض في المناطق الحضرية إلى(٣٤,٢٨) بالألف، ويرجع ذلك إلى انتشار التعليم في المناطق الحضرية بينما تنتشر الأمية بشكل كبير في المناطق الريفية، إضافة إلى أن الزواج المبكر في الأرياف يطيل من العمر الإنجابي للمرأة، فقد بلغ معدل الخصوبة الكلى(٥,٨) مولوداً حيا لكل امرأة خلال فترة الإخصاب (١٥-٤٩) أما الريف فيرتفع إلى (٦,٣) وينخفض في المناطق الحضرية إذ يبلغ (٤,٠) مولوداً حيا لكل امرأة؛ وهذا يعنى أن ارتفاع المستوى التعليمي وارتفاع نسبة التحضر سيؤديان إلى انخفاض معدلات الخصوبة في اليمن بشكل كبير وسريع، ويدل على ذلك انخفاض معدل الخصوبة الكلى من ٧,٧ مولود لكل امرأة عام ١٩٩٤م إلى (٦,٢) عام ٢٠٠٤ (٣)

- عامل الوفيات:

شهدت اليمن تطوراً ملموساً في انخفاض معدلات الوفيات في العقدين الأخيرين كما هو شأن البلدان العربية، ويرجع ذلك إلى التقدم في الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية حيث وصلت المؤشرات لمعدل الوفيات الرضع والأطفال دون الخامسة اتجاهها إلى الانخفاض وهو ما يوضحه الجدول التالي:

---

(١) عبد الله كويران وآخرون : **التوزيع السكاني في اليمن** , صنعاء , وزارة التربية والتعليم , وصندوق الأمم المتحدة للسكان, اليمن, ٢٠٠٤ ص ١٤.

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء: **الكتاب السنوي لعام ٢٠٠٤**, الجمهورية اليمنية, الجهاز المركزي للإحصاء, ٢٠٠٤م ص٤٠.

(١) عبد الله كويران وآخرون : التوزيع السكاني في اليمن , **مرجع سابق** , ص ١٨.

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء: الكتاب السنوي للإحصاء لسنة ٢٠٠٥م **مرجع سابق**, ص٣٧

(٣) الجهاز المركزي للإحصاء: **الكتاب السنوي للإحصاء لسنة ٢٠٠٢ , ٢٠٠٣ , ٢٠٠٤م** , الجمهورية اليمنية, الجهاز المركزي للإحصاء, ٢٠٠٤ ص ٤١

جدول رقم(٢) يوضح معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (*).

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة			
١٩٩٠	١٩٩٧	٢٠٠٣	٢٠١٠-٢٠٠٥
١٢١،٠	١٠٤،٠	١٠١،٩	٩٠،٢٠

(*) يمكن الرجوع لمصدر الجدول من:
- الجهاز المركزي للإحصاء:الإحصاءات الحيوية، ٢٠٠٤، إسقاط سكاني٢٠٠٥-٢٠٢٥ جدول ٣-٤
- الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي٢٠٠٥م مرجع سابق، ص٣٨.

ويتضح من خلال الجدول أن الفترة من عام١٩٩٢الى عام ٢٠٠٥ حدث تحسنا ملحوظا في معدلات وفيات الأطفال الرضع، والأطفال دون الخامسة، وهذا ما تطمح إليه الدولة حيث تسعى إلى تخفيض المعدل بنسبة(٤٠،٦)عام ٢٠١٥ (٤)

هذا وتعزي الأسباب الرئيسية لوفاة الأطفال عموماً إلى:

- سوء التغذية والأمراض الطفيلية، وعدم توفر اللقاحات في المناطق النائية والتي تواجهها السلطات الصحية.
- معدل وفيات الأطفال يرتبط كثيرا بأحداث متصلة بفترة الحمل وولادة الطفل.
- ويتأثر بقاء الطفل على قيد الحياة لفترة أطول بعوامل منها الزواج المبكر ومستوى الخصوبة والتباعد بين الولادات.(٥)

٣. الهجرة:

تبرز أهمية الهجرة كظاهرة اجتماعية كونها أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على النمو السكاني والتغيرات الديموغرافية وتوزيع السكان وانتشارهم بين المحافظات والحضر والريف أيضا، ولا شك أن الهجرة إلى بعض المناطق التي تتواجد بها فرص العمل كالمدن الرئيسية ومراكز المحافظات أو إلى خارج الوطن وبشكل عشوائي يؤدي إلى خلل خطير في التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين السكان، وتنقسم الهجرة باعتبار هذا إلى نوعين:

- الهجرة الداخلية:

تعتبر الهجرة من الريف إلى المدن والمراكز الحضرية من أهم مظاهر الهجرة الداخلية في اليمن، فقد اتسعت بعد عامي ١٩٦٢م، ١٩٦٧م وخاصة نحو صنعاء وتعز والحديدة وعدن بفعل تأثير العامل الاقتصادي كما أوضحه التعداد النهائي لعام ١٩٩٤(١).

وعلى ضوء ما توصلت إليه بعض الدراسات(٢) سيحاول الباحث تحديد العوامل المختلفة التي أدت إلى الهجرة الداخلية في اليمن من الريف إلى المدينة، وسبل التعرف على تأثير هذه الهجرة على تعميم مؤسسات رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية وخاصة في هذه المدن الرئيسة ومراكز المحافظات، ومن أهم أسباب هذه الهجرة من الريف إلى المدينة معاناة سكان اليمن من الفقر الذي يؤدي إلى سوء التغذية وانتشار الأمراض، بالإضافة إلى البطالة المقنعة والتي تعانى منها المناطق الريفية، وبعض التقاليد والعادات السلبية (كالصراعات القبلية والأخذ بالثأر) وما يترتب عليها من زيادة في معدلات الجريمة، مما يدفع بالريفيين وأسرهم إلى الهروب من هذه العادات متجهين بطبيعة الحال إلى المدن بحثا عن العمل والأمان والمعيشة الأفضل، كذلك يلحظ أن سوء توزيع الخدمات الصحية وقلتها، والنقص في الكادر الطبي في مقابل الحاجة الملحة

---

(٤) الجهاز المركزي للإحصاء: **مؤشرات التنمية الألفية في الجمهورية اليمنية , المفهوم والاتجاهات** , اليمن,الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٤م,ص١٩

(٥) **المرجع السابق,** ص١٩

(١) الجهاز المركزي للإحصاء: **الكتاب السنوي لعام ١٩٩٤**, الجمهورية اليمنية, الجهاز المركزي للإحصاء, ص١٢.

(٢) من هذه الدراسات :
- إسماعيل يحي الو ادعي: **العوامل الاجتماعية المؤدية إلى جنوح الأحداث وأساليب مواجهتها**, اليمن, ماجستير(غير منشورة), معهد البحوث والدراسات العربية,جامعة الدول العربية ,٢٠٠٣م, ص٨٧- ٩٠.
- محمد على عثمان: سكان الجمهورية اليمنية, **مرجع سابق**, ص ٩٥.

لهذه الخدمات في الريف، جعلت منها عاملا هاما من العوامل المؤثرة في حركة السكان الداخلية إلى المدن والتي من نتائجها تزايد سرعة النمو السكاني والكثافة السكانية داخل المدن، وبالتالي إلى زيادة عدد الأطفال في سن التعليم.

كذلك انخفاض المستوى الثقافي والمستوى المعيشي للكثير من الأسر وعدم توفر الاحتياجات التعليمية ألالازمة من مدرسين وكتب مدرسية وبالأخص في الريف ينعكس في تدنى مستوى التحصيل العلمي وبالتالي الفشل فتفضل الأسرة مغادرة الريف للاتجاه نحو المدينة بسبب الخلل في توزيع الخدمة التعليمية بين الريف والمدينة لصالح المدينة.

- الهجرة الخارجية:

يقصد بالهجرة الخارجية أو الدولية كما يطلق عليها البعض، انتقال الناس من بلد إلى آخر بهدف الإقامة والسكن لمدة تزيد عن سنة، لذلك يصل تعداد اليمنيين المهاجرين في دول المهجر حسب تعداد ١٩٩٤ (٧٥٠،٠٩٣) مهاجرا(٣)، أما بعد عام ٢٠٠٠ وتحسن العلاقات مع دول الخليج ورجوع العمالة لما كانت علية فقد ارتفعت أعداد المهاجرين في المهجر إلى (١،٧٠٠،٠٠٠) مهاجر بنسبة ٧,٩٪ من المجموع العام للسكان حسب تعداد ٢٠٠٤.(٤)

وحين يكون للهجرة إيجابيات فإن لها كذلك سلبيات تتطلب زمنا للتغلب عليها منها:

- أنها تؤدى إلى انخفاض القوى العاملة المنتجة على مستوى القطر بكاملة وبخاصة في الريف.
- تؤثر في التركيبة الاجتماعية ومعدل النمو السكاني ويتعرض التركيب النوعي للسكان للاختلال نتيجة لترك المهاجرين أسرهم داخل الوطن.
- يؤدى انخفاض السكان في بعض المحافظات إلى اختلال التوازن الإقليمي داخل الوطن مما يؤثر سلبا في الاقتصاد الوطني.

وخلاصة لما سبق فان تأثير نتائج الهجرة الداخلية والخارجية على تعميم رياض الأطفال يكون التالي:

١- أن الهجرة الداخلية تؤثر على حركة السكان إلى المدن وبالتالي تزايد سرعة النمو السكاني فيها مما يخلق أمام الدولة مسئولية توفير عدد من رياض الأطفال وهذا بحد ذاته يعد مشكلة عويصة تحتاج إلى كثير من الجهود والتمويلات.

٢- الهجرة الخارجية تؤثر على التركيبة الاجتماعية ومعدل النمو السكاني مما يؤثر سلبا على الخطط والإحصائيات اللازمة لمعرفة احتياجات المناطق المختلفة لتعميم رياض الأطفال.

٤. سوء الأحوال السكنية وعدم ملائمتها لتنشئة الطفل:

لقد كان من نتائج الازدحام السكاني أو ما يطلق علية في العصر الحديث (الانفجار السكاني) سبباً في سوء الأحوال السكنية وعدم ملائمتها لتنشئة الطفل، بالإضافة للانتقال من حياة الريف إلى حياة الحضر نتيجة لجذب المراكز الحضرية الصناعية للأيدي العاملة من المناطق الزراعية، والذي تشهده عواصم المحافظات وبالأخص المدن الرئيسية مثل (أمانة العاصمة صنعاء، عدن، تعز، المكلا، إب، الحديدة) كل ذلك أدى نموا غير متوازن أدى للتأثير السلبي على الخدمات الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بالسكن الملائم لتنشئة الطفل التنشئة السليمة صحيا واجتماعيا، لأن الطفل يحتاج إلى مناطق وأماكن واسعة ليمارس حريته وألعابه بكل حرية وانطلاق، وإلا فان نموه الحركي والجسمي والعقلي يصاب بالتأخر والعجز، وهذا ما يواجهه الطفل في المدن المزدحمة بسبب نظام السكن فيها، بعكس الماضي القريب الذي كانت العديد من الأسر لها فسحة في المكان في أفنيتها ومجاورتها الأراضي الواسعة(١)، تلك البيئة لم يعقدها ويربك نسيجها تيار التغير الاجتماعي والتحضر والتصنيع، بيئة تتيح للطفل إشباع كثير من حاجاته حتى ولو تغيبت عنه أمه في بعض الأحيان لفترات قصيرة.(٢)

وهنا يمكن القول أن عواصم المحافظات والمراكز الحضرية الآن تختلف كثيرا عما كانت عليه في الماضي فبسبب التزايد السكاني في هذه المدن اضطرت أغلب الأسر للعيش في مساكن مزدحمة شديدة الضوضاء، والمرافق الصحية فيها غير جيدة التهوية، ولا يخفى على احد النتائج الصحية المترتبة على ضيق المساكن والتي قد تؤدي إلى اشتراك الكبار والصغار ذكور وإناث في نفس الغرفة مما يعرضهم للعدوى ونقل الأمراض(٣)، فضيق المساكن والازدحام الشديد في المنزل تخضع هؤلاء الأطفال لقيود تحد من نشاطهم وتحركاتهم، حيث مجال اللعب محدود في اغلب الأحيان بل انه كثير ما يكون متعذرا في كثير من المساكن الحديثة في المدن ذات الغرف الضيقة المحدودة المليئة بالأثاث، وحتى المنازل ذات المستوى الرفيع غالبا ما تتميز باتساعها بعض الشيء، إلا أن رغبة الطفل في الاستكشاف والبحث والتنقيب والتجريب فيما حوله من أشياء

---

(٣) الجهاز المركزي للإحصاء : الكتاب السنوي ١٩٩٤م **مرجع سابق**, ص٢٥

(٤) الجهاز المركزي للإحصاء : الكتاب السنوي ٢٠٠٤م **مرجع سابق**, ص١

(١) سلوى الماخذي : دراسة تقويمية لرياض الأطفال في الجمهورية اليمنية, **مرجع سابق**, ص ص٣٣,٢٣

(٢) فوزية دياب: **نمو الطفل وتنشئته بين الأسرة ودور الحضانة**, ط٣ , القاهرة, مكتبة النهضة المصرية, د.ت ص ص١٣٤١٣٣

(٣) سلوى الماخذى : دراسة تقويمية عن واقع رياض الأطفال, **مرجع سابق** ص٣٣

تحدها رغبة الكبار في الإبقاء على كل شيء في مكانه سليم، خوفا عليها من العبث، جميع هذا يثير في نفس الطفل الضجر والتوتر والشعور بالحرمان دون ما سبب واضح لديه.(٤)

وإذا كان هذا هو الوضع داخل المنزل، فالبيئة الخارجيه صاخبة، خطرة، تفتقر إلى ساحات وحدائق ومتنزهات وحتى إلى ساحات اللعب الضرورية في حياة الطفل، لذلك يتعذر عليه الاتصال بغيره من الأطفال وهذا يؤثر بشكل كبير في فرص النمو الحركي والاجتماعي للطفل، كما يضعف صلته بالطبيعة، بالرغم من أن هناك آباء يشجعون أبنائهم للخروج خارج المنزل في الطرقات والشوارع للتخلص من شقاوتهم وعبثهم داخل المنزل، مما يكونون معرضين للخطر أكثر من الأطفال الذين في المنازل فحوادث السير، أوالإصابة بالأمراض والتلوث أومصاحبة الجماعات المنحرفة والشواذ والعصابات والتي تشجع على ارتكاب الجريمة.

ومن هنا فان رعاية الأطفال في مرحلة رياض الأطفال تعوضهم كثيرا عما يفقدونه في منازلهم خصوصا إذا كانت أسرهم تعيش في ظروف سكنية ومعيشية غير صالحة لا تسمح له بالنمو الصحي السوي، إضافة إلى أن الأسرة أصبحت غير قادرة على تربية أطفالها، لذلك فوجود الروضة لهؤلاء الأطفال ضرورية مما يتوجب تعميمها على مستوى محافظات الجمهورية.

٥. حجم الأسرة :

كذلك من العوامل السكانية صغر أوكبر حجم الأسرة والذي يعتبر من العوامل التي تؤثر في إحجام الأسرة عن إرسال أطفالها إلى الروضة، فكبر الأسرة التي تعيش في الريف لها فسحة في المكان وفي الأفنية وكذا مجاورتها للأراضي الزراعية، وتميزها بأنها أسرة ممتدة حيث الطفل يعيش مع أجيال من الأجداد والأعمام والخالات والأخوال وأولاد العم وغيرهم مما يتيح له فرصة التعامل معهم وشموليتهم له بالرعاية والتربية (١) التي يفتقدها طفل المدينة،وبالتالي فان الطفل هنا يحرم من دخول الروضة، كذالك ازدياد عدد الأطفال في الاسرة يؤدي الى احجام الوالدان عن القيام بتربية الأولاد التربية الناجحة فيلجأ الوالدان إلى استخدام الأساليب السلبية كالقسوة والتسلط والعقاب، أو حتى الإهمال واللامبالاة، وبالأخص إذا كانت الأسرة لم تحض بتعليم أو حصلت على تعليم متدني، خاصة والأمية منتشرة في اليمن، حيث تشير النتائج الإحصائية أن نسبة الإعالة الكلية في عام ٢٠٠٤ (١٩٤,٢٪)، أما نسبة الإعالة للصغار تصل (٨٧,٤٪)، ومتوسط عدد الأفراد في الأسرة (٧,١)، وعدد الأفراد في المسكن فبلغ (٦,٩) لعام ٢٠٠٤(٢).

اما صغر حجم الأسرة فيتبين مما سبق أن التغير السريع في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في هذا العصر لا سيما فيما يتصل باشتغال المرأة وظهور الأسرة النووية، يجعل الأسرة عاجزة أحيانا عن أن تتولى وحدها تربية الأطفال ومن هنا يجب الحاجة إلى مؤسسات خاصة برعاية الأطفال حيث تمثل ضرورة كبرى ليست بالنسبة للحضر فقط وإنما أصبحت مهمة للريف أيضا.

ثانيا: عوامل طبيعية:

يرتبط التوزيع السكاني في أي منطقة بعدد من العوامل منها ما هو بشري يأخذ أبعادا اجتماعية واقتصادية أو سياسية أو تاريخية، ومنها ما هو جغرافي طبيعي مثل السطح والمناخ والموارد المائية والتربة، وهذه جميعها تعمل على تشتت السكان وتمركزهم في مناطق معينة مما يؤدي إلى التباين بين منطقة وأخرى، وسوف يختص هذا العامل من الدراسة بالقوى والعوامل الجغرافية الطبيعية لمعرفة مدى تأثيرها في توزيع السكان.

١. العامل الجغرافي وطبيعة الأرض وتأثيرها في توزيع السكان:

لعب العامل الجغرافي دوراً هاماً في توزيع السكان، حيث تتسم طبيعة اليمن الجغرافية بتعدد تضاريسها، واختلاف المناخ من إقليم لآخر، وقد تركت جميعها بصمات واضحة على توزيع السكان في هذه الأقاليم والتي يمكن تقسيمها إلى الأقاليم الآتية:

---

(٤) آمال محمد حسن: فلسفة تربية طفل ما قبل المدرسة في مصر, **مرجع سابق**, ص ١٩٢.
(١) سلوى الماخذي: تقويم رياض الأطفال , **مرجع سابق**, ص٣٣.
(٢) الجهاز المركزي للإحصاء :الكتاب السنوي ,٢٠٠٤, **مرجع سابق**, ص٣٦.

أ- إقليم المرتفعات الغربية، وتمتد هذه المناطق على شكل شريط جبلي من محافظة صعده شمالا إلى محافظتي لحج وتعز جنوبا مرورا بحجة، والمحويت، وعمران، وصنعاء، وذمار، وأب، والضالع.(١) حيث يتراوح ارتفاعها غربا من ٥٠٠-٢٠٠٠ متر، و جنوبا أقل من ١٥٠٠ وشمالا أكثر من٢٠٠٠، أما إقليم الوسط من المرتفعات الغربية، فيتراوح ارتفاعه ما بين ١٨٠٠-٢٥٠٠ متر،و متوسط الحرارة في هذا الإقليم ما بين ٢٠-٢٧ درجة مئوية ومعدل أمطارها بين ٤٠٠-٨٠٠ ملم، ويعتبر هذا الإقليم من أكثر الأقاليم خصوبة حيث يشتهر بتربته الصلصالية الغنية، وبمياهه الجوفية كمحافظة صنعاء، وعمران، وصعده، وذمار.(٢) لذلك يعتبر هذا الإقليم من المناطق المزدحمة بالسكان ويشكل الريفيون نسبة عالية منهم.(٣)

ب- الإقليم الصحراوي وشبه الصحراوي ويتمثل في السفوح الشرقية للمرتفعات الغربية والذي يضم محافظة مأرب والجوف وشبوة والبيضاء والجزء الشرقي من محافظة صعده،(٤) ويتسم هذا الإقليم بقلة أمطاره وتذبذبها من سنة لأخرى، بالإضافة إلى شح الموارد المائية ومحدودية الأراضي الزراعية القابلة للزراعة وانتشار الصحارى فيها، ولذلك تتسم المستوطنات البشرية المنتشرة فيها بصغر حجمها وتناثرها وبخاصة في بطون الأودية مثل أودية الجوف وسبأ وحريب وأملح،(٥) وهو ما جعل هذا الإقليم يضم نسبة قليلة من سكان اليمن والتي لا تزيد عن ٨،٨٪ من إجمالي سكان الجمهورية اليمنية حسب تعداد ٢٠٠٤.

ج- أما القسم الثالث من الأقاليم اليمنية هو الإقليم الساحلي الطويل الذي يطل على البحر الأحمر والبحر العربي بما يسمى السهول الساحلية ، ويضم كلا من محافظة حجة والحديدة وعدن وتعز وأبين وحضرموت والمهرة، وشبوه ولحج وهذا الشريط الساحلي يتوزع سكانه ومستوطناته في خطين متوازيين:

الأول: الشريط المطل على البحر مباشرة ويضم: مدناً كبيرة بها موانئ تلعب دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي للبلاد كالحديدة، والصليف، والمخا، و"رأس عمران، وعدن، وبئرعلي، وأبين، والمكلا، والشحر، والغيضة" ويوجد فيه عدد من الموانى والمنشآت الصناعية وخاصة في عدن والمكلا والحديدة، إلى جانب أن هناك عدد من مراكز وقرى صيد الأسماك والتي تتميز بصغر حجمها وتبعثرها على طول الساحل وتفصلها الكثبان الرملية والرواسب ويعتبر الصيد العمل الرئيسي لسكانها إلى جانب التجارة.(٦)

الثاني: المناطق المجاورة لحافة الجبال ويميل بامتداد الأجزاء الدنيا للوديان، ويضم مدن حضرموت الوادي، وزبيد، وبيت الفقيه، والزيدية، والمنصورة والحسينية، ...الخ، وتعتمد هذه المناطق على الزراعة والرعي وهي أكثر سكانا وعمراناً من الخط المجاور للبحر، وتتميز هذه المناطق بتبعثرها هنا وهناك حيثما توفرت المياه والتربة الخصبة، إضافة إلى أنها على الطرق الرئيسة والهامة مما جعل نسبة من السكان يعملون في التجارة والنقل.(٧)

ويتضح مما سبق أن المناطق المنخفضة أقل جذبا للسكان من المناطق المرتفعة ويرجع ذلك إلى ارتفاع درجة الحرارة والجفاف والتربة الرملية الملحية.

٢. العامل الجغرافي وطبيعة الأرض وتأثيرها في توزيع السكان إلى ريف وحضر:

تلعب العوامل الجغرافية من سطح ومناخ وموارد مائية دورا كبيرا في تقسيم التجمعات السكانية إلى ريف وحضر، فالمناطق الصالحة للزراعة تفرض على سكانها مزاولة هذه الحرفة بما يحتفظ لها بطبيعتها الريفية، والمناطق التي تهيئ لها طبيعتها الجغرافية أن تكون ملتقى ومركز لمجموعة من المناطق الأخرى المحيطة بها، يرشحها لان تكون مركزاً يتسم بنوعية مميزة من مزاولة الحياة وطرق اكتساب العيش، ومثل ذلك المناطق الساحلية التي تساعدها الجغرافية لإنشاء موانئ بحرية فيها لتأهيلها لتكون مركزا حضريا، ويقاس على ذلك المناطق الصحراوية وغيرها.

---

(١) الجهاز المركزي للإحصاء : الكتاب السنوي لسنة ٢٠٠٤.**مرجع سابق** ص١٤

(٢) عبد الله كويران وآخرون: **التوزيع السكاني في اليمن**, صنعاء, وزارة التربية والتعليم, وصندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠٠٤ ص٢٧.

(٣) عبد الله كويران وآخرون: التوزيع السكاني في اليمن, **مرجع سابق**, ص ٢٧,٢٨.

(٤) محمد على عثمان المخلافى : سكان الجمهورية اليمنية ,**مرجع سابق**, ص ٥٠.

(٥) عبد الله كويران وآخرون: التوزيع السكاني في اليمن , **مرجع سابق**, ص٢٨.

(٦) - المرجع السابق, ص ٣٠.

- وزارة التربية والتعليم و صندوق الأمم المتحدة للسكان: **التوزيع السكاني في اليمن** , الإدارة العامة للتربية السكانية , ٢٠٠٤م ص ص ٢٦,٢٧

(٧) - عبد الله كويران :التوزيع السكاني في اليمن , **مرجع سابق** , ص٢٩.

- محمد على عثمان المخلافى : سكان الجمهورية **مرجع سابق** ص٥٣.

وهناك تقسيم آخر والتي أخذت به الحكومة ممثلة بالجهاز المركزي للإحصاء في تعداده لعام ١٩٩٤، حيث اعتبر أن كل تجمع سكاني (٥٠٠٠) فأكثر تعتبر مناطق حضرية، أما ما كان اقل من ذلك فيعتبر ريفياً(١)، إلا أن اغلب سكان الجمهورية اليمنية يتمركزون في المناطق الريفية، حيث بلغ سكان المناطق الريفية حوالي ٧١,٦٣٪ من إجمالي الجمهورية، أما المناطق الحضرية فيبلغ نسبتهم من إجمالي الجمهورية ٢٨،٣٨٪ وهذا حسب تعداد ٢٠٠٤ (٢)ومما يلاحظ في النسبة العالية الخاصة بالريف أنها صغيرة في حجم تجمعاتها السكانية ومشتته فوق قمم الجبال وسفوح المرتفعات وبطون الأودية وعلى طول الخط الساحلي للجمهورية، والذي يقدر عدد هذه التجمعات بحوالي ٦٠ ألف تجمع بين قرية ومدينة ومحلة، إلى جانب أن معظمها قليل السكان.(٣)

وبناء على ما سبق يعد المجتمع اليمني من المجتمعات الريفية والذي يعيش أغلب سكانه في الوسط الريفي، المشتت في تجمعات متباعدة على مساحات واسعة من الجمهورية اليمنية مما يجعل تقديم الخدمات التعليمية أمرا باهظ التكاليف. وكما لا حظنا التفاوت في عدد السكان على مستوى القطر هناك تفاوت في عدد السكان على مستوى المحافظات، بسبب ما تتميز به كل محافظة على أخرى نتيجة لعدة عوامل وهذا ما يتضح في هذا الجدول التالي:

جدول رقم (٣) يبين التوزيع العددي للسكان المقيمين في ريف وحضر المحافظات

في الجمهورية اليمنية لعام ٢٠١٠بالالف حسب الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية(٢٠٠٥-٢٠٢٥)

التوزيع العددي لعام ٢٠١٠				
المحافظة	الحضر	الريف	إجمالي	%
إب	٤٣٨	٢،٠٥٢	٢،٤٩٠	١٠،٧٥
أبين	١٣٢	٣٨١	٥١٢	٢،٢١
أمانة العاصمة	٢،٠٤٠	٤٨	٢،٠٨٨	٩،٠١
البيضاء	١٢٦	٥٤٩	٦٧٥	٢،٩١
تعز	٦٢٨	٢،١٧٧	٢،٨٠٥	١٢،١١
الجوف	٦٨	٤٤٩	٥١٧	٢،٢٣
حجة	١٦٣	١،٥٦٩	١،٧٣٢	٧،٤٨
الحديدة	٨٩٨	١،٦٤٧	٢،٥٤٥	١٠،٩٩
حضرموت	٥٦٤	٦٥٥	١،٢١٨	٥،٢٦
ذمار	٢١٨	١،٣٤٠	١،٥٥٨	٦،٧٢
شبوة	٨٧	٤٦٥	٥٥٢	٢،٣٨
صعدة	١٢٥	٦٨٩	٨١٥	٣،٥١

(١) علي عبدا لله وآخرون: **السكان والبيئة في اليمن** , وثائق المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية , صنعاء , ١٩٩٩ ص٦٣٥

(٢) وهيبة غالب فارع: **تعميم التعليم الابتدائي في الجمهورية العربية اليمنية في ضوء مطالب المجتمع والاتجاهات التربوية المعاصرة**, دكتوراه (غير منشوره) جامعة عين شمس, ١٩٨٧ , ص ٧٠.

(٣) المرجع السابق

صنعاء	٣٠	١،٠٤٩	١،٠٧٨	٤،٦٥
عدن	٧٠٧	٠	٧٠٧	٣،٠٥
لحج	٧٤	٧٧٦	٨٥٠	٣،٦٧
مارب	٣٧	٢٤٢	٢٨٠	١،٢٠
المحويت	٤٢	٥٣٨	٥٨٠	٢،٥٠
المهرة	٤٤	٦١	١٠٥	٠،٤٥
عمران	١٧٦	٨٥٦	١،٠٣١	٤،٤٥

(*) المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء: كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٠، مرجع سابق، ص٥.

ويتضح من الجدول أن محافظة صنعاء مع أمانة العاصمة احتلتا المركز أول في عدد السكان حيث بلغت نسبة اجمالي السكان بهما (١٣،٦٧) من إجمالي سكان الجمهورية اليمنية كما هو موضح في الجدول، وتبلغ الكثافة السكانية حوالي(٧٤،٧) نسمة/كم٢، وكما تم التوضيح أن المقصود بالأمانة هي مدينة صنعاء أما محافظة صنعاء فهي عبارة عن المديريات والقرى المجاورة للعاصمة صنعاء، ويعود التركز السكاني بهاتين المحافظتين نتيجة لمجموعة من العوامل منها صنعاء كعاصمة حيث توجد بها مؤسسات الدولة المختلفة، بالإضافة إلى وجود الجامعات والمعاهد ودور الثقافة والمؤسسات الصحية والمراكز التجارية وبعض المنشآت التجارية، أيضا وجود السفارات الأجنبية فضلا عن توفر فرص العمل المختلفة والمظاهر الحضارية الأخرى والتي جعلت منها منطقة جذب لسكان المحافظات الأخرى، هذا بالإضافة إلى موقع صنعاء في وسط المرتفعات الوسطى حيث تلتقي وتتفرع أهم طرق المواصلات التي تربط العاصمة بعدد من محافظات الجمهورية.(١)

واحتلت محافظة تعز المركز الثاني في عدد السكان حيث بلغت نسبة سكانها (١٢،١١٪) من إجمالي سكان الجمهورية، وتعد المركز الثاني من حيث الكثافة السكانية حيث تبلغ حوالي(١٩٦،٢) نسمة/ كم٢ (٢) ويعود هذا التركز السكاني والكثافة السكانية في هذه المحافظة إلى عدد من العوامل أهمها اعتدال المناخ ووفرة الموارد المائية ووجود الأراضي الزراعية وبعض المنشآت الصناعية كل هذا أدى إلى جذب عدد من الأيدي العاملة، بالإضافة لدورها المهم في النشاط الصناعي والتجاري لقربها من ميناء الحديدة والمخا،(٣)، كذلك تعتبر تعز ملتقى عدد من الطرق التي تربط محافظات الجمهورية وبخاصة طريق حرض الحديدة تعز.

كما يلاحظ في الجدول السابق محافظة الحديدة و تحتل المركز الثالث من حيث عدد السكان رغم أنها تقع في إقليم المناطق الساحلية حيث يبلغ نسبة سكانها (١٠،٩٩٪) من إجمالي السكان، أما من حيث الكثافة السكانية (١٣١،٣) نسمة/كم٢(٤) نظرا لأن هذه المناطق الساحلية تتسم مستوطناتها بصغر حجمها وتبعثرها على طول الساحل كما ذكر سابقا ويعود التركز السكاني بهذه المحافظة لعدة عوامل أهمها النهضة العمرانية، ووجود عدد من الموانى أهمها الحديدة والصليف جعلها تلعب دور مهم في النشاط التجاري، كما تتميز بوجود عدد من المراكز التجارية والشركات والمنشآت وتلتقي بها طرق المواصلات أهمها طريق الحديدة حرض والذي يربط اليمن بالسعودية وطريق الحديدة تعز وطريق الحديدة صنعاء فضلا عن توفر الموارد المائية والتربة الخصبة والتي ساعدت في تطور الزراعة في أماكن واسعة منها.(٥)

ومن الجدول يلاحظ أيضا أن من المحافظات التي يرتفع فيها عدد السكان محافظة أب حيث تحتل المركز الرابع من حيث عدد السكان حيث تبلغ نسبتها حوالي (١٠،٧٥٪) من إجمالي سكان الجمهورية، كذلك تحتل المركز الأول من حيث الكثافة السكانية

---

(١) وزارة التربية والتعليم : صندوق الأمم المتحدة للسكان , التوزيع السكاني في اليمن , **مرجع سابق** , ص ٣٣.

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء: الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية(٢٠٠٥-٢٠٢٥) كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٠ص٥

(٣) وزارة التربية والتعليم وصندوق الأمم المتحدة للسكان : التوزيع السكاني في اليمن **مرجع سابق** ص٢١.

(٤) الجهاز المركزي للإحصاء الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية(٢٠٠٥-٢٠٢٥) كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٠ص٥

(٥) نفس المرجع السابق١٣١

حيث تبلغ (٢٨٩،٥٣) نسمة/كم٢(٦) نظرا لعدة عوامل من أهمها ملائمة الظروف المناخية المتمثلة في اعتدال درجة الحرارة ووفرة الموارد المائية، كما أنها من أكثر محافظات الجمهورية مطرا وتشتهر بإنتاجها الزراعي الوفير، هذه العوامل ساعدت

بأن يصفها اليمنيون باللواء الأخضر فضلا عن موقعها المهم والرئيسي الذي يربط محافظة تعز بالعاصمة صنعاء، ومن هنا يستنتج أن هذه المحافظات الأربعة تضم حوالي (٤٧،٥ %) من إجمالي سكان الجمهورية.

أما محافظة كل من حجه وذمار والمحويت وعمران فتبلغ نسبتها حوالي (٧،٤٨٪)، (٦،٧٢٪)، (٢،٥٠٪)،(٤،٤٥٪) على التوالي بينما تبلغ كثافة السكان فيها ما بين ٧٥ ألف نسمة /كم٢ إلى ١٣٣ألف نسمة/كم٢(١)، حيث تتميز هذه المحافظات باعتدال مناخها ووجود التربة الخصبة فيها ووفرة الموارد المائية مما يساعد ذلك على قيام النشاط الزراعي فيها رغم أن مساحة بعضها قليلة إلا أن نسبة الكثافة السكانية فيها عالية، حيث يلاحظ أن محافظة المحويت تعد أصغر المحافظات مساحة ٢,٢٨٥كم٢ أي ما يعادل ٠,٤٪ من إجمالي مساحة اليمن والتي تقدر ٥٥٥ألف كم٢ وذلك لاعتدال مناخها وخصوبة التربة وغزارة الأمطار والكثافة السكانية فيها عالية لتحتل المركز الثالث اذ بلغت ١٧٦الف نسمة/كم٢.

أما بقية المحافظات مثل محافظة مأرب، الجوف، شبوه، المهرة، حضر موت والتي تعد من أقل المحافظات الجمهورية سكانا باستثناء محافظة حضرموت اذ تبلغ نسبة السكان فيها (١،٢٠٪)، (٢،٢٣٪)، (٢،٣٨٪)، ٠،٤٥٪)، (٥،٢٦٪) رغم أنها من أكبر المحافظات مساحة إلا أن كثافة السكان فيها قليلة بسبب كبر مساحتها حيث تبلغ الكثافة السكانية فيها (٥,٣نسمة/كم٢)(٣,٨نسمة/كم٢)(٥,٢نسمة/كم٢) (١,٧نسمة/كم٢)،(٥,٦نسمة/كم٢)بالتوالي.(٢)

ومن العوامل المسئولة عن انخفاض الكثافة السكانية في هذه المحافظات كبر مساحتها حيث تعد هذه المحافظات من أكبر المحافظات اليمنية مساحة فهي تشمل حوالي ٦٦٪ من مساحة الجمهورية اليمنية، إضافة إلى أنها تعانى من ندرة الطرق الحديثة التي تربط أجزائها، كذلك أكثر هذه المساحات عبارة عن مناطق صحراوية مقفرة نادرة الأمطار ليست صالحة للزراعة إلا في بعض المناطق والتي توجد في بطون الأودية مثل وادي حضرموت إضافة إلى أن نسبة من السكان عبارة عن بدو رحل لا يستقرون في مكان معين وإنما ينتقلون وراء الماء والغذاء(٣)

ويلاحظ في الجدول أيضا أن المناطق الحضرية (المدن وعواصم المحافظات) تتفاوت في حجم سكانها، فهناك منطقة واحدة على مستوى الجمهورية اليمنية هي مدينة عدن والذي بلغ عدد سكانها (٧٠٧٠٠٠) نسمة، بنسبة تحضر وصل إلى (١٠٠٪) ، تليها العاصمة صنعاء (الأمانة) حيث بلغت (٢،٠٨٨٠٠٠) نسمة، بنسبة تحضر (٩٧,٧٠٪) وهناك محافظات يرتفع فيها نسبة السكان في الحضر مثل (حضرموت، الحديدة، تعز، أبين)، أما بقية المحافظات تقل نسبة السكان في عواصمها مقابل ارتفاع سكانها في أريافها، ويعتقد أن هذه الزيادة في سكان الحضر في اليمن لا تعكس في الواقع النمو الحقيقي لسكان الحضر في اليمن، بقدر ما تعكس النمو السريع في المدن وخاصة الرئيسية منها، وذلك بسب الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية كدرجة أساسية، مما يعكس التوزيع غير العادل للمشاريع والخدمات بين المناطق الريفية والحضرية.

وخلاصة لما سبق بعد أن عرف التوزيع الإقليمي للسكان وكذلك توزيعهم حسب الحضر والريف وأيضا حسب المحافظات تبين للباحث أن سكان الجمهورية اليمنية موزعون على عدد كبير من المستوطنات البشرية والتي تنتشر عموماً بسبب صغر حجمها وكثرة عددها على سطح الأرض اليمنية وخاصة الريفية وقلة عدد سكانها، إضافة إلى أنها مناطق منعزلة صعب الوصول إليها وتحتاج إلى أموال ضخمة لإنشاء طرق حديثة تربطها بمناطق الإنتاج الرئيسية في البلاد وخاصة وأن النقل من الشروط الأساسية لأي نشاط، فلا يمكن أن يزدهر نشاط منها بدون وجود شبكة للنقل، ولكي تستطيع الدولة نشر التعليم وغيرها من الخدمات إلى كل المراكز السكانية يجب عليها الاهتمام بقطاع المواصلات(١)، ومن هنا

---

(٦) الجهاز المركزي للإحصاء:. الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية(٢٠٠٥-٢٠٢٥) كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٠

(١) المرجع السابق

(٢) المرجع السابق,ص١٣٠

(٣) وزارة التربية والتعليم وصندوق الأمم المتحدة للسكان : التوزيع السكاني في اليمن مرجع سابق ص ٣٥.

(١) محمد علي عثمان: سكان الجمهورية اليمنية ديموغرافياً، مرجع سابق, ص ٦١، ٦٢.

فالمدن وعواصم بعض المحافظات تستوعب أكبر عدد من الرياض سواء الحكومية أو الأهلية بينما يندر وجود هذا النوع من التعليم في غيرها من المناطق، هذا بدوره يؤثر في تكافؤ الفرص التعليمية بسبب هذه العوامل في التوزيع الجغرافي للسكان في المحافظات كما سنوضحه في الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)توزيع التلاميذ لمرحلة رياض الأطفال ونسبتهم من السكان في الجمهورية اليمنية (*)

المحافظة	عدد السكان الإجمالي للمحافظات	النسبة من الإجمالي	عدد السكان في الفئة ٣-٦سنوات	نسبة السكان في من التعليم	نسبة عدد سكان الفئة في المحافظ إلى مجموع الفئة ٣-٦	عدد السكان الملتحقين في رياض الأطفال من الفئة ٣-٦سنة	نسبة الأطفال الملتحقين من سن ٣-٦
أب	٢،٤٩٠٠٠٠	١٠,٧٥	٣٣٥٤٧٥	١٥,٧٤	٩,٧	٢٦٣	٠,٠٨
أبين	٥١٢٠٠٠	٢,٢١	٥٧٣٧٠	١٢,٢٢	١,٧	٥٩٢	١,٠٣
الأمانة	٢،٠٨٨٠٠٠	٩,٠١	٢٣٦٨٤٨	١٣,٥٥	٦,٩	١٨١٨	٠,٨
البيضاء	٦٧٥٠٠٠	٢,٩١	٩٨٤٠٨	١٧,٠٤	٢,٨	٢٢٦	٠,٢
تعز	٢،٨٠٥٠٠٠	١٢,١١	٣٦٠٢٦٧	١٥,٠٥	١٠,٤	١٧٧٦	٠,٥
الجوف	٥١٧٠٠٠	٢,٢٣	٨٥١٩٠	١٩,٢٠	٢,٥		
حجه	١،٧٣٢٠٠٠	٧,٤٨	٢٣٩٢٩٠	١٦,١٧	٦,٩		
الحديدة	٢،٥٤٥٠٠٠	١٠,٩٩	٢٨٨٠٣٧	١٣,٣٥	٨,٣	١٧٠٦	٠,٦
حضر موت	١،٢١٨٠٠٠	٥,٥٣	١٠٩٦٣٥	١٠,٦٦	٣,٢	٤٥١٩	٤,٦
ذمار	١،٥٥٨٠٠٠	٦,٧٣	١٩٨٦٤٢	١٤,٩٣	٥,٧		
شبوه	٥٥٢٠٠٠	٢,٣٨	٧٩٧١٣	١٦,٩٤	٢,٣	٩٥٦	١,٢
صعدة	٨١٥٠٠٠	٣,٥٢	١٠١٩٨٨	١٤,٦٧	٢,٩		
صنعاء	١،٠٧٨٠٠٠	٤,٦٦	٢٢١٢٦٢	٢٤,٠٨	٦,٤		
عدن	٧٠٧٠٠٠	٣,٠٥	٥٢٧٣٨	٨,٩٥	١,٥	٦٢١٤	١١,٨
لحج	٨٥٠٠٠٠	٣,٦٧	٨٩٣٢٩	١٢,٣٦	٢,٦	٧٩٥	٠,٩
مأرب	٢٨٠٠٠٠	١,٢١	٣٩٧٤٩	١٦,٦٦	١,١		
المحويت	٥٨٠٠٠٠	٢,٥٠	٧١٣٩٢	١٤,٤٢	٢,١		
المهره	١٠٥٠٠٠	٠,٤٥	١٠٠٢٨	١١,٣٢	٠,٣	٤٤٦	٤,٤
عمران	١،٠٣١٠٠٠	٤,٤٥	١٧٣١١٥	١٩,٧٢	٥,٠		
الضالع	٥٥٣٠٠٠	٢,٣٩	٦٥٤٩٣	١٣,٩٢	١,٩		
ريمة	٤٦١٠٠٠	١,٩٩	-				
الإجمالي	٢٣١٥٤٠٠٠	٪١٠٠	٣٤٥٨٩٩٩	١٧,٥٧		١٩٣١١	٠,٦

(*) تم بناء الجدول بمعرفة الباحث مستعينا ب:
- الجهاز المركزي للإحصاء، الإسقاطات السكانية للمحافظات، (٢٠٠٥، ٢٠٢٥)، اليمن، الجهاز المركزي للإحصاء

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- التشتت في توزيع السكان بسبب عدة عوامل سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية مثل طبيعة السطح والمناخ والموارد المائية والتربة أو العامل البشرى، ويلاحظ الباحث تباين كل عامل من العوامل من منطقة لأخرى وقد أثرت في توزيع السكان تشتتا كان أم تركزا وينعكس هذا على توزيع الخدمات التعليمية، وبالتالي على معدل الاستيعاب على مرحلة رياض الأطفال.
- يلاحظ كذلك في الجدول أن نسبة الأطفال في سن التعليم في الفئة العمرية ٣-٦ سنوات تبلغ (١٧,٥٧٪) في حين تبلغ نسبة الملتحقين منهم برياض الأطفال على عموم المحافظات ما نسبته (٠,٦٪) من إجمالي عدد الأطفال في الفئة العمرية ٣-٦ سنوات البالغة (٣,٤٥٨,٩٩٩) طفل وطفلة أي أن عدد الملتحقين (١٩٣١١) طفل وطفلة فقط في جميع المحافظات لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م. أما في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م كانت تشكل نسبة الملتحقين بالفئة العمرية ٣-٦ سنوات مقارنة بعدد السكان لنفس الفئة العمرية بـ (٠,٣٪) مما يدل على أن عدد الأطفال خارج هذه المرحلة كان حوالي (٩٩,٧٪) في تلك الفترة. ويصل في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦(٩٩,٤٪)(١) وهذه النسبة توضح الكم الكبير من الأطفال المحرومين من دخول مرحلة الروضة لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣.
- يلاحظ كذلك في الجدول أن محافظة عدن، حضرموت، المهرة يشكلان نسبة للقيد تصل إلى نصف المقيدين في عموم المحافظات نظرا لأن بداية انتشار التعليم قبل المدرسي وتطوره في المحافظات الجنوبية والشرقية وبالأخص محافظة عدن كان أكثر انتشارا من المحافظات الشمالية، واستمر التوسع ليشمل عدد من هذه المحافظات في الجنوب مثل(حضرموت المهرة سيئون) بسبب صدور قانون التعليم رقم (٢٦) لعام ١٩٧٣م والذي اعتبر مرحلة رياض الأطفال مرحلة تعليمية تسبق التعليم الابتدائي حينها. وكان لهذا القانون أثره الفعال في زيادة أعداد الأطفال المقبولين بتلك المرحلة من خلال التوسع في مدارس رياض الأطفال، وهذا النمو بدأ من عام ١٩٧٣/٧٢م حتى عام ١٩٩٠/٨٩م حيث كان عدد التلاميذ في عام ١٩٧٤/٧٣م (١١٠٥) طفل وعدد الرياض (٦) روضه وعدد المربيات (٣٧) مربية أما في عام ٨٩/ ١٩٩٠م فبلغ عدد التلاميذ (١٠٧٧٣) و(٣٩) روضه و(٤١٨) مربية(٢).
- يلاحظ أيضا أن نسبة السكان في الفئة العمرية ٣-٦ سنوات في بعض المحافظات مرتفعة لكن نسبة الالتحاق في رياض الأطفال ضعيف مقارنة بحجم الفئة في المحافظة مثل أب وحجة، الأمانة، الحديدة، صنعاء، عمران، ذمار ، وهذه المحافظات مشهورة بطبيعتها الجغرافية الجبلية وأنها صعبة التنقل بسبب مناطقها الوعرة وتشتت قراها ومناطقها ، أما محافظة الحديدة فينخفض فيها الالتحاق لتشتتها الجغرافي وصغر حجم مستوطناتها وبعثرتها على طوال الساحل وتفصلها الكثبان الرملية والمناطق الزراعية.

يضاف إلى ما سبق أن بعض الخدمات المتوفرة تتمركز في بعض المحافظات الرئيسية والمدن مثل أمانة العاصمة ورغم ذلك نسبة الالتحاق فيها ضعيفة مقارنة بفئة الأطفال من سن ٣-٦ سنوات، وكذلك عدن، حضرموت، تعز، الحديدة، لحج، المهرة، شبوه، أبين، أب، أما بقية المحافظات فليس فيها أي رياض أطفال تغطي عدد فئة السكان من (٣-٦) رغم أنها تشمل نسب كبيرة من الأطفال في سن التعليم ما قبل المدرسي.

ثالثا:- عوامل تربوية

١. إعداد الطفل وتهيئته للتعليم النظامي:

تأتى أهمية رياض الأطفال في كونها مرحلة تمهيدية وتهيئة للأطفال لدخول المرحلة الأساسية، حيث تعمل رياض الأطفال على مساعدة الملتحقين بها على التأقلم والتكيف السريع في المدرسة، وبالتالي إذا لم يهيئوا للمدرسة الابتدائية بواسطة رياض الأطفال فإن عملية الانتقال تعد في حد ذاتها صدمه عنيفة لهم يشعروا من خلالها بفقدان تلك السعادة التي ألفوها فتنقلب في أسوأ الظروف إلى حزن وهَمٍ دائمين، وقد يؤدي في بعض الأحيان إلى إخفاق الطفل دراسيا مقارنة بأقرانه ممن أتيحت لهم فرصة التهيئة الاجتماعية لعملية التعليم في مرحلة رياض الأطفال(١)، فهذه الرياض بما تقدمه من برامج تربوية تسهم

---

(١) وزارة التربية والتعليم: مشروع تنمية الطفولة المبكرة , في الجمهورية اليمنية, صنعاء, وزارة التربية والتعليم, ٢٠٠٥ ص٦.
(٢) - سلوى الماخذي: تقويم رياض الأطفال,**مرجع سابق** ص٥٣.
- وزارة التربية والتعليم: **التعليم في موكب الثورة** الجمهورية اليمنية, اليمن, وزارة التربية والتعليم, ٢٠٠٢م ص ٤٠.
(١) وزارة التربية والتعليم: **واقع رياض الأطفال وتطويره** , اليمن, ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني للتربية، الإدارة العامة لرياض الأطفال ٢٠٠٢م ص ٢.

بصورة فعالة في تهيئة الأطفال للعمل المدرسي الأكثر تنظيما وتعقيدا في مرحلة التعليم الأساسي، وبذلك يمكن القضاء على كثير من المشكلات النفسية، التي يجدون أنفسهم خلالها في وحدة وغربه عن البيئة التي اعتادوها داخل المنزل، فقد دلت إحدى الدراسات على أن التلاميذ والتلميذات الذين يقضون عاما أو أكثر في مرحلة رياض الأطفال تكون استعداداتهم العقلية والنفسية أكثر من التلاميذ الذين يأتون من المنزل مباشرة، لذلك ينبغي العناية بهذه المرحلة والاهتمام ببرامجها ومناهجها(٢)، وقد أكدت اللجنة الدولية المعنية بالتربية في القرن الحادي والعشرين في تقريرها المرفوع إلى اليونسكو على أهمية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة حيث أن الأطفال الملتحقين بهذه المرحلة يكونون أفضل من الأطفال الذين لم يستفيدوا بهذه المرحلة واقل منهم عرضة للانقطاع عن المدرسة قبل إتمامها، وأيضا الالتحاق المبكر بها يسهم في تكافؤ الفرص التعليمية، إذ يساعد على تذليل العقبات الأولية المتمثلة في الفقر، والانتماء إلى وسط اجتماعي أو ثقافي محروم(٣). كما أكدت عدة دراسات أن ما يحصل للطفل قبل دخوله المدرسة يؤثر بدرجة ملحوظة على قدراته على النمو والتقدم داخل المدرسة، فعلاقاته التي تنشأ مع الكبار والفرصة المتاحة أمامه لاكتساب الخبرات المتنوعة وحالته الصحية، ومدى الهدوء والأمن الذي يشعر به، تعتبر من العوامل العديدة التي تؤثر في قدرات الطفل و حالاته الدراسية في المرحلة الابتدائية(٤). وتضيف الدراسات أن الأطفال الملتحقين بالحضانات ورياض الأطفال كانت قدراتهم كبيره في التحصيل الدراسي في مواد اللغة العربية، الحساب، العلوم ، والمواد ألاجتماعية مقابلة بالأطفال الذين لم يلتحقوا برياض الأطفال.

وعلى جانب آخر أثبتت دراسة أخرى(٥) أن تعليم ما قبل المدرسة يقلل من نسب الفقد في التعليم الابتدائي، حيث يقلل من نسب التسرب والإعادة وأن المتتبع يجد أن معدل الفقد التربوي (تسرب، رسوب) يصل إلى (٧٥٪).

وهكذا يتضح من نتائج البحوث والدراسات السابقة أن رياض الأطفال مؤسسة تعليمية على جانب كبير من الأهمية، وعامل أساسي في نجاح الطفل في مرحلة التعليم النظامي الحالي، بما تهيئه للطفل من مواقف تربوية هادفة لا تستطيع الأسرة أن توفرها له، يضاف إلى ما سبق أنها تمهد الانتقال التدريجي للطفل من جو البيت إلى جو المدرسة، حيث تعتبر مرحلة رياض الأطفال ضرورة حتمية وحاجة اجتماعية وتربوية هامة تعمل على تهيئة الأطفال نفسيا وتعليميا واجتماعيا للالتحاق بالتعليم الأساسي.(٦)

وانطلاقا من هذا الاهتمام بالطفولة وتمشيا مع الاتجاهات التربوية المعاصرة، اعتبر قانون التعليم رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢ (٧) مرحلة ما قبل التعليم الأساسي (رياض الأطفال) أحد مراحل السلم التعليمي للجمهورية اليمنية، وبما أن رياض الأطفال قد أصبحت أمرا واقعا في اليمن فإن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن رياض الأطفال يجب أن ينظر إليها على أنها ذات أهمية بالغة من خلال الدور المنوط بها شريطة أن تتوفر لها كل مستلزمات نجاحها، خاصة وأن رياض الأطفال يجب أن تكون مؤهله وقادرة على التكامل مع دور المنزل في فترة احتضانها للطفل.

٢- الهدر في المرحلة الابتدائية:

أدى الانتشار السريع نسبيا للتعليم الابتدائي في اليمن إلى وجود ظاهرة خطيرة، تمثلت بشكل أساسي في ارتفاع نسبة الهدر التربوي، خاصة أثناء السنوات الأولى من التعليم وقد بات من المؤكد أن هناك جملة من الأسباب لهذا الهدر في هذه المرحلة المهمة للطفل، حيث يضطر معظم أولياء أمور الأطفال بالجمهورية اليمنية إلى إلحاق أطفالهم بالمدارس الابتدائية قبل السن المحددة للدراسة سواء بالتحايل على شهادة الميلاد أو بطرق أخرى، وهو غير مستعد عقليا ونفسيا واجتماعيا لتقبل منهجها وقوانينها والتكيف معها(٤)، بالإضافة إلى أن كثيراً من الأسر ذات العدد الكبير من الأطفال يضطرون لإلحاق أولادهم بالتعليم الأساسي قبل بلوغهم السن القانونية نظرا لعدم توفر رياض أطفال في المنطقة التي يسكنونها، وهذا يشكل خطرا على الأطفال لعدم استعدادهم العقلي لاستيعاب الدروس والنتيجة الرسوب في المرحلة الابتدائية.

---

(٢) ليلى عبد الله طالب العطاس: **دور التخطيط التربوي في رفع كفاءة التعليم الابتدائي للبنات في المملكة العربية السعودية** , نادي مكة الثقافي الأدبي , ١٤٠٨ ص ١٦٦,١٦٧.

(٣) جاك ديلور وآخرون: **التعلم ذلك الكنز المكنون:** تقرير قدمته إلى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين,القاهرة, مركز مطبوعات اليونسكو , ١٩٩٩.

(٤) - كريمان بدير: **الرعاية المتكاملة للأطفال** , عالم الكتب , ٢٠٠٤م ص ١٥.
- أثر التحاق الأطفال بالحضانات ورياض الأطفال في مصر على متابعتهم الدراسة في المرحلة الابتدائية, **مجلة بحوث ودراسات**،المجلد الأول ج٢,مصر ١٩٧٥ص٣٥

(٥) وهيبة فارع: تعميم التعليم الابتدائي في الجمهورية العربية اليمنية,**مرجع سابق** ص ٨٧.

(٦) وزارة التربية والتعليم : **جدول أعمال ورشة التعليم للجميع, بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٩** , صنعاء, وزارة التربية والتعليم,٢٠٠٤ ص٢.

(٧) وزارة التربية والتعليم: **اللائحة التنظيمية لعمل رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية**,القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢ ص ٤.

(٤) إسماعيل يحي الو ادعي: العوامل الاجتماعية المؤدية إلى جنوح الأحداث وأساليب مواجهتها, **مرجع سابق**, ص٧٥.

وهناك دراسات سابقة هدفت إلى تناول آثار برامج رياض الأطفال على التحصيل الدراسي، وتوصلت نتائجها إلى أن هناك فروق بين الأطفال الذين دخلوا فصول ما قبل المدرسة والذين لم يدخلوا(١)

وبالنظر إلى الدراسات الحديثة التي أظهرت أن تربية الطفل في الفترة السابقة لدخوله المدرسة تعد شرطا أساسيا لنجاح أي سياسة تربوية وتعليمية، وكذا تَبيَّن أهمية مرحلة رياض الأطفال وأثرها على تحصيل الطفل في المراحل اللاحقة، إضافة إلى تفوق واضح في نتائج تحصيلهم تفوق ما لدى سواهم(٢).

كما أظهرت بعض البحوث والدراسات أن رياض الأطفال ضرورة اجتماعية، فعند مقارنة طلاب الصف الأول الابتدائي الذين التحقوا برياض الأطفال والذين لم يلتحقوا، وجد أن الذين التحقوا بالرياض قلت نسبة التسرب بينهم في المرحلة الابتدائية، وتم اكتسابهم العديد من الجوانب الايجابية في السلوك والمعتقدات والمهارات التي يتطلبها المجتمع.(٣)

فمرحلة رياض الأطفال تأتي أهميتها من أنها مرحلة تمهيدية، وتهيئة للأطفال لدخول المرحلة الابتدائية وذلك بمساعدتهم للتأقلم مع الحياة المدرسية، وتخفيف صعوبة الانتقال من جو المنزل إلى جو المدرسة، "وإذا لم يهيئ الطفل للمدرسة فأن عملية الانتقال تعتبر صدمة في حد ذاتها قد تؤدي في بعض الأحيان إلى إخفاق الطفل في المسيرة الدراسية مقارنة مع أقرانه ممن أتيحت لهم التهيئة الاجتماعية لعملية التعليم في مرحلة رياض الأطفال.(٤)

٣- انتشار الأمية:

يعد المستوى التعليمي أحد الخصائص والسمات البارزة لقياس درجة التقدم والتطور لأي مجتمع من المجتمعات، كما يدل على مدى الوعي والتحضر بين أبنائه، وتعد أيضا الأمية احد أهم الأسباب التي تقف حجرة عثرة في حياة هذه المجتمعات، لذلك تعتبر الأمية وصمة عار يجب التخلص منها إلى جانب أنها إهدار يواجه الدول وإمكاناتها الحاضرة والمستقبلية(٥)

ومن آثار هذه الأمية الحالة التعليمية للوالدين وبالتالي انعكاسها في طريقة تنشئتهم لأطفالهم وتربيتهم ونوعية الأساليب المتبعة، فالوالدان المحرومان من التعليم أو لديهما حظ متدني من التعليم، يختلفان عن الوالدان اللذان حصلا على حظ وافر من التعليم حيث أن انتشار الأمية بين الوالدين ينعكس على الطفل بشكل واضح وعلى تربيته وتهيئته للعيش سوا اليوم أو غدا، ولقد ورد في تقرير إستراتيجية تطوير التربية العربية أن كبرى مشكلات التربية والتعليم ما زالت تعبر عن نفسها في النسبة العالية لأمية الكبار بصفة عامة وللإناث بصفة خاصة(١)، فتعليم الكبار ومحو أميتهم عامل مهم في تربية الأطفال وحسن تعليمهم، حيث أن جهل الكثير من الآباء والأمهات بصفة عامة بمطالب النمو وإشباع حاجات الطفل، وعدم معرفتهم بالأساليب السليمة في تربية الأطفال يوقعهم في الكثير من الأخطاء التي قد تؤثر على أبنائهم سواء من الناحية الجسمية والنفسية أوفي سلوكهم طوال حياتهم.(٢)

ومن هذا المنطلق تعمل الجهود المبذولة والكبيرة من الحكومة اليمنية ممثلة بالسياسة التعليمة في تخفيض نسبة الأمية في المجتمع اليمنى إلى درجة كبيرة، حيث تشير البيانات الإحصائية لسنة ١٩٩٩(٣)إلى أن نسبة الأمية بلغت ٤٩,٤٪ على مستوى الجمهورية وبلغت في الحضر ٢٨,٢٪ وفى الريف ٥٧,٦٪، وهذه النسبة المرتفعة من الأمية سواء في الريف أو الحضر في القراءة والكتابة لا شك تؤثر على الطفل لأن الآباء والأمهات الأميين قد لا تتوافر لديهم الحافز لدفع أبنائهم نحو

---

(١) Fries, G. the effects of pre schooler education on children's Academic Development and socialization in primary Grades. Diss. Abs. Int.vol. 65-02A:404.2004

(٢) آمال محمد حسين عيبه: فلسفة تربية طفل الروضة, **مرجع سابق** ص١٩٧

(٣) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :
- بدرية متولي عبد الوهاب: **اثر الحضانة على التكيف الاجتماعي للطفل في المرحلة الابتدائية**, المؤتمر السنوي الثاني للطفل المصري تنشئته ورعايته , القاهرة, مركز دراسات الطفولة , جامعة عين شمس ١٩٨٩, ص١٠٧.
- ناديه رشدي محمد: **الألعاب التربوية لأطفال الحضانات وعلاقتها بنموهم الحركي والاجتماعي والنفسي** , دكتوراه(غير منشورة) معهد الدراسات العليا للطفولة , جامعة عين شمس , ١٩٩٥,ص٧٣.
- سليمان عبد الرحمن الحقبل: **التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية** , ط٢,المملكة العربية السعودية, المديرية العامة للمطبوعات بوزارة الإعلام , ١٩٩٣ ص٢٠١.

(٤) رنا يوسف الخطيب : دراسة مقارنة لنظام رياض الأطفال في كل من الاتحاد السوفيتي , **مرجع سابق** , ص ص ٨٨,٨٩.

(٥) حسين كامل بهاء الدين: **التعليم والمستقبل** , القاهرة , دار المعارف. ١٩٩٧ ص ١٢٦.

(١) زينب مصيلحى على: التخطيط لتعميم رياض الأطفال في مصر , **مرجع سابق**, ص ٧٨.

(٢) ثناء يوسف العاصي:**تصور مقترح لسياسة رياض الأطفال** في جمهورية مصر العربية, مجلة كلية التربية, ع(٦) , ج(١) , كلية التربية, جامعة طنطا, مارس١٩٨٨م , ص١٦.

(٣) الجهاز المركزي للإحصاء:**التقرير الرئيسي لنتائج المسح الوطني لظاهرة الفقر**, اليمن, الجهاز المركزي للإحصاء, ١٩٩٩م ص ٣٨.

التعليم، وكما يتضح أن حظ البيئة الريفية من الأمية أعلى منه في الحضر، وبالنظر إلى نسبة الأمية على مستوى المحافظات يتضح الآتي:

جدول رقم (٥)التوزيع النسبي لامية السكان ١٠٠ فأكثر على مستوى المحافظات في الجمهورية اليمنية(*)

المحافظة	الأمانة	صنعاء	عدن	تعز	الحديدة	الحج	إب	أبين	ذمار	شبوه	حجه	البيضاء	حضر موت	صعده	المحويت	المهره	مأرب	الجوف	عمران	الضالع
الأمية	٢٢,٣	٥٨,٢	٢١,١	٤٢,٧	٥٧,٨	٤٤,٨	٤٩,٥	٤١,٥	٥٨,٢	٥٠	٦٥,٣	٥٣,٣	٣٦,٧	٦٤,١	٥٨,٨	٤٩,٦	٥١,٤	٦٨,٢	٥٣,٢	٤٧,٦

(*)المصدر: ا الجهاز المركزي للإحصاء – التقرير الرئيسي لنتائج المسح الوطني تعداد ٢٠٠٤

ومن خلال النظر إلى نتائج المسح يتبين أن أعلى نسبة للأمية في محافظة الجوف ومحافظة حجه ومحافظة صعده والمحويت، حيث بلغت ٦٨,٣٪ ، ٦٥,٣٪ ، ٦٤,١٪ ، ٥٨,٨٪ على التوالي.

يتضح مما سبق أن اليمن تعانى من مشكلة الأمية في عموم محافظات الجمهورية وارتفاع نسبة الأمية بين الآباء قد يؤثر تأثيرا سلبيا على الطفل وتنشئته مما يحتم على الدولة تعميم رياض الأطفال على مستوى الجمهورية، وخاصة وأن الظروف البيئة المحيطة بالأطفال غير مناسبة لإنمائهم نموا سليما في سنوات عمرهم الأولى، إلى جانب إن معظم الأسر ما زالت تعانى من مشكلات اقتصادية وصحية واجتماعية وسكنية لا تتيح توفر المناخ الملائم للأطفال، كذلك انتشار كثير من العادات والتقاليد والاتجاهات الخاطئة،التي تؤثر تأثيرا سيئا على الأطفال(٤)" كل هذا يجعل من المُلح على أصحاب القرار إنشاء مؤسسات تربوية لسن ما قبل المدرسة كنوع من التربية التعويضية، تقوم على أساس أن الرعاية المنزلية والبيئية للطفل محدودة، الأمر الذي يؤخر نمو الطفل نتيجة للحرمان الاجتماعي والتربوي، مما يلقي على المجتمع مسئولية وواجباً نحو تربية أبنائه ورعايتهم".(١)

رابعا: العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

١. الحالة الاقتصادية:

تعتبر اليمن من أفقر بلدان العالم، وتتفاوت تقديرات مستوى الفقر في اليمن وفقا للتوزيع الجغرافي للسكان، ووفقا للتقرير الوطني (١)لمسح ظاهرة الفقر لعام١٩٩٩ فان اليمن شهدت ارتفاعا متزايدا في نسبة الفقر الحاد أو فقر الغذاء من(١٧,٥٪) في عام ١٩٩٥م إلى(٢٧٪) عام ١٩٩٩، وان نسبة الفقر تختلف من محافظة إلى أخرى، حيث جاءت "تعز" و"الحديدة"، "إب"، "حجة" الأولى في ارتفاع نسبة الفقر نتيجة لتأثير حجم السكان، حيث تعتبر من المحافظات المرتفعة في حجم السكان، كذلك من هذه المحافظات "حضرموت" و"البيضاء" ، لتصل نسبة الفقر فيهما (٥٠٪) وأكثر، أما "أمانة العاصمة" فتعتبر من أقل المحافظات فقراً حيث تتميز بوضع اقتصادي جيد إذ يلاحظ أن (٦٢٪) من مديرياتها تصل نسبة الفقر فيها إلى اقل من١٠٪، تليها محافظة "عدن" (٢٩٪)، "مأرب"(٣٣٪) ، "حجة"(١٩٪).

ووفقا لهذه التقسيمات يتضح أن هناك (٦٨١,٥) ألف أسرة يشكلون حوالي (٢٩٪) من السكان تتمتع بوضع اقتصادي مقبول، بينما هناك حوالي (١٣٤٢,١) ألف أسرة يمثلون أكثر من (٥٥٪) من السكان يعيشون دون خط الفقر، حيث تعتبر نسبة الفقر الحاد بينهم عالية أو مرتفعة، وهناك حوالي (١٤٤,٧) ألف أسرة يمثلون حوالي (٦٪) من السكان ترتفع نسبة الفقر

(٤) منظمة اليونيسيف:**تحليل حالة الأطفال والنساء في اليمن**, صنعاء, منشورات منظمة اليونيسيف, ١٩٩٨م, ص٨

(١) السيد عبد القادر شريف: **التربية المقارنة**, القاهرة, حورس للطباعة والنشر,٢٠٠٢,ص٢٧٣.

(١) الجهاز المركزي للإحصاء:التقرير الرئيسي لنتائج المسح الوطني لظاهرة الفقر , **مرجع سابق** ص ص٧٤,٧٥

إلى أكثر من(٥٠٪) وهي نسبة مرتفعة جدا(٢)، إضافة إلى أن من أسباب الفقر كبر حجم الأسرة اليمنية، والمعروف أن كبر حجم الأسرة له تأثير سلبي في درجة الرعاية المتوافرة لكل طفل بغض النظر عن المستوى الاقتصادي للأسرة.(٣)

و تشير النتائج الإحصائية لعام ٢٠٠٤ أن متوسط حجم الأفراد في الأسرة بلغ(٧،١) فردا للأسرة الواحدة، أما عدد الأفراد في المسكن فبلغ (٦،٩) فرد للمسكن، فزيادة عدد الأطفال مع نقص الإمكانات المادية والمعنوية، تجعل الأسرة تتعثر في القيام بواجبها كاملا في تنشئة الأطفال التنشئة السليمة، كذلك كثرة الأولاد إلى جانب الفقر يجعل الوالدان يحجمان عن إرسال أولادهم لرياض الأطفال بسبب المصاريف المرتفعة وخاصة في الرياض الأهلية والتي هي أكثر تواجدا من الرياض الحكومية.

٢. مشكلة تعاطي القات:

القات نبات يزرع في اليمن يمضغه اليمنيون في ساعات محدودة في اليوم وغالبا يكون بعد الظهر، ويكون بصورة جماعية أو فردية، وهو نبات منشط غير مخدر لاكما تروج له بعض الوسائط الإعلامية إلا أنه يجعل الشخص يدمن عليه أو بمعنى آخر يتعود عليه بصورة مستمرة، وعموما فان له تأثير سلبي سواء على الفرد نفسه أو حتى على أفراد الأسرة والمجتمع منها:

- تأثيره على صحة متعاطيه:

لقد رصد الأطباء قائمة طويلة للأمراض التي يكون القات سببا فيها ومنها ارتفاع ضغط الدم، التهاب الفم، والمرئي، نقص الشهية، التأثير على الجهاز التناسلي والبولي، الإمساك، القلق، الأرق وغيرها، كذلك قد يسبب للمرأة الحامل بطئ نمو الجنين ونقصان وزنه، وزيادة معدل الوفيات بين المواليد، قلة الحليب وغيرها من الأمراض. نظرا لما يوضع على هذه الشجرة من مبيدات يستخدمها المزارع لقتل الحشرات التي تأتى على شجرة القات.(٤)

- إهدار الوقت:(١)

يعتبر القات مصدر أولى لإهدار الوقت وطاقة الفرد الذهنية والجسمية حيث يقضى مستهلكوا القات ساعات طويلة في مضغه، فجلسات القات تستغرق في المتوسط ما بين (٣-٥) ساعات يوميا أي ما يقارب ١٢٠ ساعة في الشهر و١٤٤٠ سنويا، الأب يذهب لعمله إذا كان موظف حكومي يقف فترة الصباح في الدائرة الحكومية وفى فترة ما بعد الظهر يأتي لتعاطي القات وكذالك الأم وهذا يعنى أن الأطفال يتركون خارج المنزل أو في المنزل بدون أي رقابة سواء من الأم أو الأب بسبب انشغالهما بتعاطي هذا النبات يوميا.

- القات وتأثيره على المستوى الاقتصادي للأسرة و المجتمع :(٢)

من سمات الأسرة المعاصرة (النزعة الاستهلاكية) سواء بشراء الحاجات الأساسية أو الثانوية، وبالنسبة للشخص اليمنى يعتبر القات من الحاجات الثانوية والتي لا فائدة منها سوى تلبية حاجة الإدمان السلبية، فهو بهذا يرهق ميزانية الأسرة باقتطاع جزء منها يوميا لشراء القات، والمشكلة أن هناك أكثر من شخص في الأسرة الواحدة يتعاطون القات، حيث أن بعض الأشخاص يقدمون شراء القات عن الغذاء أو أي شيء آخر، فقد يشترى له وجبه غذاء في اليوم ١٠٠-٢٠٠ ريال ويشترى حزمة قات بمتوسط (٣٠٠-١٠٠٠) ريال، والبسمة في محياة والفرحة تغمره وهؤلاء تجدهم يتأخرون ويتلكئون لشراء حاجات الأسرة الضرورية، وقد يبلغ استهلاك الفرد منهم للقات ما يعادل نسبته (٥٠-٦٠٪) من دخله الشهري(٣)، فما دام الأب يتأخر

---

(٢) **المرجع السابق** ص ص٦٤،٦٥

(٣) زينب محمود :تعميم رياض الأطفال بجمهورية مصر ,**مرجع سابق** ص٧٧.

(٤) لمزيد من التفاصيل يمكنك الرجوع إلى:
- بسام محمد أبو عيان: أساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة اليمنية وأثرها على التحصيل الدراسي عند الأبناء, ماجستير (غير منشورة), قسم الاجتماع , جامعة صنعاء, ٢٠٠٦ ص١٢٦.
- احمد محمد الحضراني وآخرون: القات :نظرة متكاملة لمحاور القات وآثاره, صنعاء, مطابع الكتاب المدرسي, د.ت ص ٩٧

(١) بسام محمد أبو عيان : أساليب التنشئة الاجتماعية , في الاسرة اليمنية, مرجع سابق, ص ١٢٥.

(٢) وزارة التخطيط والتنمية , (وزارة الزراعة والري), مداولات المؤتمر الوطني الأول , بشأن القات , صنعاء, وزارة التخطيط ٦-٧ إبريل ٢٠٠٢م, ص ٣٨.

(٣) عبد الملك علوان المقرمي : القات بين السياسة وعلم الاجتماع , صنعاء , المكتبة اليمنية , ١٩٨٧ص٣٣

عن أسرته في الحاجات الضرورية مثل الغذاء فكيف سيدفع رسوم الروضة ومستلزمات التعليم وخاصة إذا كانت رياض أهلية وغالبا ما تكون أهلية لقلة الرياض الحكومية.

وكما عرف الباحث الدور السلبي للقات على الأسرة فهو له دور سلبي أيضا على الاقتصاد الوطني، حيث أن إجمالي قيمة القات عام ٢٠٠٢ (٩٨٣٠٦)(*) عام ٢٠٠٣ (١١٢٥٩٧) عام ٢٠٠٤ (١٣٧٢٢٦) عام ٢٠٠٥ (١٥٢٤٥٦)، أما نسبة زراعة القات من جملة المحاصيل الزراعية الأخرى عام ٢٠٠٢ (٩٤٪) و٢٠٠٣ (٩٣٪) ٢٠٠٤ (٩٦٪) ٢٠٠٥ (٩٨٪) أما إنتاج محصول القات بالطن ٢٠٠٢ (١٠٣٩٤٢) ٢٠٠٣ (١٠٣٦١٠) ٢٠٠٤ (١١٨٢٠٧)، أما مساحة زراعة القات (١٠٪) من مساحة الأرض المزروعة والتي تبلغ (١٤٥٢٨٣٧)حيث تبلغ مساحة زراعة القات (بالهكتار) ٢٠٠٢ (١١٠٢٩٣) ٢٠٠٣ (١١٠٨٧٣) ٢٠٠٤ (١٢٢٨٤٤) ويستغرق القات ما يقارب ٩٠٪ من المياه في الجمهورية. (٤)

- عمالة الأطفال في زراعة القات:

وبما أن القات نبات يزرع في اليمن بشكل كبير، تحتاج زراعته إلى تضافر كل أفراد الأسرة حيث يتم استخدام الأطفال في زراعة القات وتربيته وبيعه، والقات شجرة تحتاج لعناية مستمرة على عكس غيرها من الأشجار، ويعني هذا تشغيل الآباء لأطفالهم لهذه الأعمال لكسب أيدي عماله رخيصة وغير مكلفه، كل هذه المشاكل تؤثر تأثيرا مباشرا على دخول الطفل الروضة بل والمدرسة بشكل عام فكثير من الآباء ينشغلون عن أطفالهم وعدم الاهتمام بهم و تربيتهم بسب انشغالهم في مضغ القات وزراعته.

- خروج المرأة للعمل:

شهد المجتمع اليمنى كغيره من المجتمعات العربية في العقدين الآخرين تحولات اجتماعية واقتصادية أصابت الأسرة اليمنية بتغيرات كان من أبرزها مشاركة المرأة في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية نظرا لتزايد أعباء الحياة ودعم أوضاع الأسرة المادية، هذا أدى إلى غياب الأم والأب عن المنزل للعمل خارجه، وترك الطفل بدون تربية ورعاية(٥)، وخروج المرأة للعمل في حد ذاته ليس بالأمر الجديد عليها، فقد عملت المرأة من قديم الزمان في زراعة الأرض إلى جانب زوجها، ولكن الجديد بالنسبة لها وللمجتمع هو خروجها للعمل المنتظم المتكرر ذي الفترة اليومية الطويلة،(١) وتبوئها مراكز قيادية دفعها أيضا إلى غيابها عن المنزل مدة طويلة من الزمن.(٢)

وقد لوحظ أن عدد النساء العاملات في الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط حوالي (٧٩٥١٦) أي ما نسبة (١٧٪) من الإجمالي العام للعاملين، أما معظم النساء العاملات (٨٣٪) يعملن في الزراعة، و(١٧٪) في مهن غير زراعية وأكثر من نصفهن يعملن في مجالات مهنية وفنية ومكتبية أو في مجال المبيعات والخدمات، وكما هو متوقع فإنه العمل في المهن غير الزراعية أكثر شيوعا نسبيا بين النساء في الحضر وبين النساء الآتي حصلن على قدر من التعليم الرسمي، وأن ٤٤٪ من المناطق الساحلية يعملن في نشاطات غير زراعية مقارنه بنسبة ٩٪ من المناطق الجبلية و١٧٪ من النساء في منطقة الهضاب والصحراء.(٣)

وهناك دراسة كشفت نوع الرعاية التي تستخدمها الأم عند غيابها من البيت للعمل، حيث أن ٨٩٪ من النساء العاملات لديهن طفل تحت سن السادسة من العمر و(٩٥٪) من هؤلاء يعملن خارج البيت، وأن أكثر من ثلث النساء (٣٩٪) يستخدمن الأقارب (غير الزوج) لرعاية أطفالهن أثناء فترة العمل، وهذا أكثر ما يكون في الأمهات العاملات في مجال الزراعة.(٤)

ومن هنا وجد أن تغيب الأم عن المنزل في فترة تواجدها في العمل، يؤدي إلى تقليص دورها في توجيه الطفل ورعايته في سن ما قبل المدرسة، مما يترتب عليه بقاء الطفل فترة طويلة من الوقت دون عناية ورعاية سليمة ومتكاملة، إذ يتعرض الأطفال الذين تعمل أمهاتهم خارج المنزل لفترات قصيرة أو طويلة إلى مثيرات متعددة، تؤثر على تكوين اتجاهات،

(*) القيمة بالمليون ريال.

(٤) المركزي للإحصاء : **مؤشرات التنمية الألفية في الجمهورية اليمنية (المفهوم والاتجاهات)**, اليمن, الجهاز المركزي للإحصاء, ٢٠٠٤ص ٣٠-٣٧.

(٥) بسام محمد أبو عيان: أساليب التنشئة الاجتماعية فى الأسرة اليمنية وأثرها على التحصيل الدراسي , **مرجع سابق** , ص٦٧

(١) حسن محمد حسان: **طفل ما قبل المدرسة(بحوث ودراسات)** مكة المكرمة, مكتبة الطالب الجامعي,١٩٨٦,ص٢٠.

(٢) عصمت مطاوع: أكيادنا ماذا اعددنا لهم (المؤتمر العلمي الأول, نحو تصور أمثل لرياض الأطفال), القاهرة, من٢٢-٢٤ ديسمبر ١٩٩٠,ص١

(٣) الجهاز المركزي للإحصاء :**المسح الديموغرافي في اليمن** , الجمهورية اليمنية, الجهاز المركزي للإحصاء,١٩٩٩م, ص٣٣

(٤) **المرجع السابق** ص ٣٦,٣٧

وعادات، وقيم قد لا يرغب فيها الراشدون، ولها عواقبها الوخيمة التي لا تؤثر في الطفل فحسب، وإنما تؤثر على أسرته ومجتمعه وفي مسيرة بنائه وتقدمه ونموه(٥)، ولان الطفل فهذه السن على استعداد لتلقي كل شيء والاستجابة للمثيرات من حوله، وإذا ما ترك وشأنه دون ادني رعاية منذ لحظة ميلاده حتى سن السابعة فمن الأرجح انه سينمو نموا سلبيا، ومع نموه يتعلم الكثير من عالمه المحيط به، ومن الأشخاص الذين يرتبط بهم، ويعرف أشياء عديدة عن ذاته وعن البيئة من حوله، لذلك لا يكفي الاعتماد في تنمية الطفل في سن ما قبل المدرسة على الأسرة فقط، فبرغم أهميتها القصوى في ذلك المجال إلا انه من الضروري إثراء علاقة الطفل ببيئته عن طريق إلحاقه بروضة أطفال ليتمكن من خلال برامجها وأنشطتها التفاعل مع أقرانه واكتساب المعرفة وتحقيق المزيد من النمو.(٦)

ويكون التساؤل هنا لماذا لم توكل المرأة العاملة رعاية أطفالها إلى إحدى مؤسسات رياض الأطفال؟ هل هو إحجام بسبب ارتفاع المصروفات المطلوبة؟ أم هو نتيجة لنقص الوعي بأهمية رياض الأطفال، أو أنها ليست مكان مناسب لإيداع الأطفال به؟ أم هو نقص في عدد مدارس رياض الأطفال ؟

يمكن القول أن كل هذه الأسباب مجتمعة هي المشكلة، وتتفاوت من منطقة إلى أخرى، ففي المناطق الريفية تكون المشكلة عدم وجود مؤسسات رياض الأطفال، وإذا وجدت في بعض المدن الرئيسية فمصروفاتها غالية، أيضا نقص الوعي بأهمية رياض الأطفال عامل مهم ومشترك في الريف والمدينة، وتعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في إحجام الأسرة عن إرسال أطفالها إلى الرياض.

- عمالة الأطفال في اليمن:

تعانى اليمن من مشكلة عمالة الأطفال، كما هو الحال في البلدان النامية وما ينجم عن هذه المشكلة من تأثيرات سلبية نفسية واجتماعية بالنسبة للطفل فضلا عما تعززه هذه المعضلة (عمالة الأطفال) من مشاكل وتحديات كبيرة تواجه الطفل والأسرة والمجتمع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وخلال العشر السنوات الماضية أصبحت مشكلة عمالة الأطفال ظاهرة ملفته للنظر الأمر الذي يستوجب مواجه هذه الظاهرة بالبرامج والاستراتيجيات اللازمة للحد منها.(٤)

حيث أشارت نتائج المسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠م وهو آخر مسح للقوة العاملة، إلى أن عدد الأطفال العاملين، والذين تقل أعمارهم عن (١٥سنة) قد وصل إلى (٣٢٦٦٠٨) طفل عامل أي أن الأطفال العاملين الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة يمثلون (٨٪) من إجمالي القوى العاملة في اليمن يتوزعون على القطاعات الاقتصادية كما هو موضح في الجدول رقم (٦).

جدول رقم(٦) يوضح توزيع الأطفال العاملين على القطاعات الاقتصادية المختلفة في الجمهورية اليمنية لعام٢٠٠٠م(*).

القطاعات الاقتصادية	الزراعة والصيد والحراجة	صيد الأسماك	الصناعات التحويلية	إمدادات الكهرباء	الإنشاءات	تجارة الجملة والتجزئة	الفنادق والمطاعم	النقل والتخزين والاتصالات	أنشطة الخدمة المجتمعية	الأسرة الخاصة	الإجمالي
العدد	٣٠٣٧٠٩	١٢٢٤	١٠٦٩	١٠٣٠	٦٠١	١٥٦٦٧	٢٧٢	٥٤٦	١٩٥٠	٥١٠	٣٢٦٦٠٨
النسبة	٩٣٪	٠,٤٪	٠,٣٪	٠,٣٪	٠,٢٪	٤,٨٪	٠,٠٨٪	٠,١٧٪	٠,٦٪	٠,١٥٪	١٠٠٪

(*) مصدر الجدول: الجهاز المركزي للاحصاء: التقرير الاستراتيجي اليمني ، مرجع سابق.ص ص ١٧٤،١٧٥

يلاحظ من الجدول السابق أن قطاع الزراعة والصيد يستحوذ على(٩٣,٠٪) من إجمالي الأطفال العاملين، يليه قطاع التجارة بالجملة وإصلاح المركبات بنسبة (٤,٨٪) ثم قطاع أنشطة الخدمة المجتمعية والشخصية بنسبة (٦٪) ثم قطاع صيد

(٥) آمال محمد حسين عيبه: فلسفة تربية طفل الروضة , **مرجع سابق** ص ١٩٠

(٦) مروه هلال احمد بكر: **برنامج لتنمية الحس المكاني والمفاهيم الهندسية لدى أطفال الرياض**, ماجستير(غير منشورة), قسم رياض الأطفال, جامعة طنطا , ٢٠٠٤ ص٢٥.

(٤) الجهاز المركزي للإحصاء: **التقرير الاستراتيجي اليمني٢٠٠١**:, صنعاء المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٠م , ص١٧٤

الأسماك (٤٪) والصناعة التحويلية (٣٪)، ومن الملاحظ كذلك أن العمالة في قطاع الزراعة وصيد الأسماك فضلا عن جزء من قطاع تجارة الجملة والتجزئة تتركز في الريف؛ أي ما يزيد عن (٩٥٪) من عمالة الأطفال تتركز في الريف، هذا واستخدام الأطفال في العمالة له أسباب وعوامل اقتصادية واجتماعية أدت إلى تزايد عدد الأطفال العاملين في اليمن أهمها:(١)

- ارتفاع معدلات الفقر في اليمن، وتراجع المستوى المعيشي لكثير من الأسر، الأمر الذي أدى إلى خروج الأطفال إلى سوق العمل لإعانة أسرهم فضلا عن عدم قدرتهم على الاستمرار في التعليم نتيجة لارتفاع تكلفته (رسوم مدرسية ومستلزمات..الخ.

- التفكك الأسرى وفقدان رب الأسرة أو مرضه مما يحتم على الأطفال المشاركة في توفير مصدر دخل للأسرة.

- كثرة عدد الأبناء الذي يحول دون القدرة على الوفاء بمتطلبات التعليم مما يدفع الكثير من أبناء هذه الأسر إلى التسرب من التعليم وعدم مواصلتهم تعليمهم ومن ثم التحاقهم بسوق العمل.

- ضعف الوعي لدى الكثير من الأسر التي تعانى انتشار الأمية بأهمية التعليم وترى فيه مضيعة للوقت والجهد.

هذا ومما لا شك فيه أن خروج الأطفال في سن مبكرة للعمل له آثار سلبية عديدة عليهم وعلى المجتمع وعلى الدولة و من أهم هذه الآثار: (٢)

- التأثير الجسدي حيث يتعرض الأطفال العاملون لكثير من الظروف التي تؤثر على صحتهم ونموهم الجسدي.
- التأثير النفسي ويتمثل في فقدان الأطفال العاملين طفولتهم ويحرمون من اللعب، ويتحملون مسؤوليات أسرية أكبر من طاقتهم، فضلا عن اكتساب عادات سيئة مثل التدخين وغيره نتيجة اختلاطهم بالكبار.
- التأثير على مستوى التحصيل العلمي حيث تحاول نسبة من الأطفال العاملين الجمع بين العمل والمدرسة، وهو ما ينعكس في تدنى مستوى التحصيل العلمي والفشل، وبالتالي الخروج من المدرسة وتكريس الأمية في المجتمع.

ويتبين مما سبق أن التغير السريع في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع لا سيما فيما يتصل باشتغال المرأة وظهور الأسرة النووية، والحالة التعليمية للوالدين، يجعل الأسرة عاجزة أحيانا عن أن تتولى وحدها تربية الأطفال، ومن هنا يجب الحاجة إلى مؤسسات خاصة برعاية الأطفال حيث تمثل ضرورة اجتماعية ليست بالنسبة للحضر فقط وإنما للريف أيضا.

وخلاصة لما سبق يتضح أن هذه المتغيرات السابقة تعتبر من أهم التداعيات التي تدعو إلى التعميم أو التوسع في مؤسسات رياض الأطفال، لكن بالمقابل هناك عوامل قد تكون معيقة لهذا التعميم، مثل التشتت الجغرافي والتوزيع السكاني المشتت وازدياد أعداد السكان إلى جانب الهجرة من الريف إلى الحضر كل هذا يضاعف من صعوبات تعميم الرياض، ويضاعف أيضا من احتياجاتها للتجهيزات المختلفة، فيكون هنا الاهتمام بالكم إلى جانب الكيف خاصة وأن هذه المرحلة لها أهميتها من أنها مرحلة لتهيئة الطفل للمراحل اللاحقة والتي تساعده على ارتفاع مستواه التعليمي، إلى جانب أن الالتحاق بها وتعميمها له الأثر في التقليل من التسرب والهدر التربوي في التعليم الأساسي التي تعاني منه اليمن.

التصور المقترح لتعميم وتطوير رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية!

فيما يلي يعرض الباحث تصور مقترح على شكل نقاط يمكن من خلالها تعميم وتطويررياض الأطفال في الجمهورية اليمنية كحل يمكن به مواجهة الصعوبات التي تواجه إمكانية تعميم رياض الأطفال وتطويرها، وبعض هذه المقترحات يمكن أن تكون مؤقتة إلى حين إيجاد البديل الدائم، وأهم نقاط هذه الرؤية او التصور:

أولا : ما يخص وزارة التربية والتعليم و التعليم العالي.

١ – ضرورة أعادة النظر في تخطيط وتشكيل الإدارة العامة لرياض الأطفال بوزارة التربية و التعليم لتقوم بمهمتها على أحسن ما يمكن، من أشراف وتخطيط ومتابعة وتقويم ورسم سياسة وإعداد مناهج.

---

(١) **المرجع السابق**.ص ص ١٧٤,١٧٥

(٢) **المرجع السابق** ص ١٧٥, ١٧٦

٢ – عدم منح ترخيص لأي متقدم لفتح روضة، ما لم يكن له صلة بالتربية بشكل عام وبتربية الطفولة بشكل خاص ، وإيجاد توازن بين الربح المادي للرياض الأهلية وبين المستوى الكمي والنوعي المتوفر فيها .

٣- اغلاق رياض الاطفال التي لا تلتزم بالمعايير والمواصفات المتعلقة بالجودة الشاملة وماهي عليه الاتجاهات التربوية المعاصرة ، في البناء والتجهيزات وطرق التعليم وغيره.

٤ – إلزام الرياض بأن تكون مختلف الأنشطة التي تقدم في الروضة ذات طابع عربي وإسلامي، كما يجب أن تكون لغة التفاهم العربية السليمة .

٥ – بناء منهج يمني يخدم الواقع والبيئة اليمنية، يعمم على جميع الرياض تصدره وزارة التربية والتعليم، مستفيدة من الأبحاث والدراسات التخصصية والتي غطاها التراب في أرفف المكتبات.

٦- إعداد أهداف وفلسفة تربوية واضحة لمرحلة الروضة والتعليم قبل المدرسي بشكل عام، لتتضح في أذهان العاملين وأولياء الأمور.بهدف التعاون على تحقيقها ، والاستفادة من الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الجوانب.

٧- مراقبة الجهات المعنية، للمناهج والبرامج التي تقدم حاليا في رياض الأطفال، ومدى مناسبتها لطفل هذه المرحلة من جميع الجوانب.

٨ – فتح أقسام وكليات لإعداد معلمات رياض أطفال في الجامعات اليمنية وإعداد برامج تدريب للمعلمات غير المؤهلات العاملات في الرياض.

٩ – الإسراع في وضع اللوائح والتشريعات والقوانين المنظمة لسير عمل الرياض . وعدم السماح لأي روضة بالعمل ما لم يكن مبناها متوافق مع المواصفات الهندسية المعمول بها في رياض العالم، وبما يتناسب وظروف البيئة اليمنية وإلزامها بتطبيق النواحي الإدارية والفنية التي أشار إليها المختصون في هذا الجانب .

١٠- إنشاء روضة نموذجية وإرشادية تتوفر فيها الإمكانات المناسبة تكون مركز تدريب للعاملين برياض الأطفال، وترشدهم إلى أنسب الأساليب التربوية في تربية الأطفال.

١١- يوصي الباحث بتطوير الكتاتيب ومدارس تحفيظ القرآن الكريم وإمدادها بالمتطلبات والتجهيزات الضرورية، وتوفير الأشراف التربوي لها لما تؤديه من رسالة تربوية للطفل وبأقل التكاليف.

١٢- تفعيل دور المجلس الأعلى لرعاية الطفولة ليكون مهمته وضع السياسة العامة للعناية بالطفولة، والعمل على تنظيم خطة قومية مبنية على دراسة إحصائية لتعداد الأطفال حالياً ومستقبلاً، هدفها وضع برامج تربوية واجتماعية وصحية وفنية لرعايتهم.

١٣- لا يكفي النص في القانون أن التعليم قبل المدرسي هو جزء من السلم التعليمي. بل المفروض أن يفعل دور هذا النوع من التعليم مثله مثل التعليم الأساسي، حيث يجب تعميمه في جميع أنحاء البلاد ريفاً وحضراً وإلزام جميع المدارس الأهلية والحكومية بفتح قسم للروضة.

١٤- الاهتمام بثقافة الطفل وإنشاء المؤسسات الخاصة بإنتاج الوسائل التثقيفية للطفل، مثل الكتب والمجلات المصورات والأشرطة المسموعة و المرئية، مع مراعاة خصائص وبيئة وثقافة الأمة وعقيدتها.

١٥ – السعي لإنشاء وحدة ضمن مركز البحوث والتطوير التربوي تعمل على دراسته مشاكل الطفولة في الجمهورية اليمنية بشكل عام مستخدمة الأساليب العلمية في التخطيط والبرمجة.

١٦ - مسح ودراسة ما يوجد بالقرى والمديريات من مدارس لتحفيظ القرآن الملحقة بالمساجد على أن تتجه وزارة التربية والتعليم إلى استغلالها كمؤسسات مؤقتة لتربية طفل ما قبل المدرسة.

١٧ - استغلال المباني والإمكانات المتاحة في النوادي والساحات الشعبية ودور الثقافة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية كمؤسسات لتربية الطفل.

١٨ - إلحاق فصول بالمدارس الأساسية تقبل الأطفال في مرحلة الروضة وتزويدها بكل ما يخص تلك المرحلة بما يساعد على تحقيق الأهداف المنشودة، وإلزام الجهة التي تقوم بإنشاء المباني المدرسية بضم مبنى الروضة ضمن المبنى المدرسي.

١٩ - وضع خطة متدرجة للتوسع في إقامة مؤسسات رياض الأطفال في ضوء خريطة عامة تبين أماكن ومناطق إقامة هذه المؤسسات وفقا للاحتياجات الفعلية لمختلف البيئات المحلية، على أن تقوم وزارة التربية والتعليم بتلبية احتياجاتها من معلمات ووسائل وتجهيزات وغيرها حتى تتحقق الأهداف المنشودة.

٢٠ - تشجيع القطاع الخاص للتوسع في إقامة دور رياض الأطفال ودعوة الشركات والبنوك للمساهمة في تكاليف إقامة هذه المؤسسات.
٢١ - إتاحة الفرصة لكل أطفال الجمهورية للالتحاق برياض الأطفال وان يكون الالتحاق مجاني.
٢٢ - الاكتفاء بسنة واحدة لرياض الأطفال في المناطق النائية.
٢٣ - إضافة سنه دراسة إلى المرحلة الأساسية تقوم مقام الروضة ولو بصورة مؤقتة.
٢٤ - الاستفادة من البحوث العلمية والدراسات المختصة التي قامت بتجديد الاحتياجات الكمية اللازمة لرياض الأطفال من مقاعد وفصول ومعلمين ومشرفين وإداريين ووسائل وغيره.
٢٥ - توعية الأسرة وأولياء الأمور والمجتمع بأهمية مرحلة الروضة عن طريق الإعلام ودور العبادة ومنظمات المجتمع المدني وأي وسيلة جماهيرية عامة.
٢٦ - مساعدة الأسر الفقيرة بنوع من التغذية البسيطة أو المساعدة المالية، لدفع أطفالها إلى الروضة.
٢٧ - قيام وزارة التربية والتعليم بعمل مراكز تجمع في المناطق ذات التضاريس الصعبة كالجبال والصحاري وتوفير وسائل نقل للأطفال إلى هذه المراكز.
٢٨ - تشجيع البنات الحاصلات على الثانوية الالتحاق بالشعب الخاصة بإعداد معلمة الروضة، وهذا ما كان في المدن الكبرى، أما الأرياف فالواجب على الجهات المعنية عمل دورات تأهيلية للراغبات بالتدريس في هذا النوع من التعليم.
٢٩ - قيام وزارة التربية والتعليم بعمل دورات تأهيلية للعاملات في الرياض وكذا لخريجات الجامعات العاطلات عن العمل للعمل في مؤسسات رياض الأطفال.
٣٠ - رفع أجور المعلمات العاملات في هذه المرحلة لما لها من أهمية ولما تتطلبه من جهد.
٣١ - التوسع في فتح أقسام الطفولة ورياض الأطفال في كليات التربية المنتشرة في جميع مدن الجمهورية.

ثانيا : ادارات رياض الاطفال

١- تنمية جميع جوانب نمو الطفل الجسمية والعقلية والانفعالية والاجتماعية والروحية بشكل متوازن، وحتى لا يطغي جانب على جانب أخر.
٢ – ضرورة الأنشطة المتكاملة بحيث تشمل الجوانب الدينية والتربوية والعقلية واللغوية والاجتماعية والعاطفية والصحية والحركية والمهارية والبيئية .

٣ – مراعاة معايير البناء عند فتح الروضة وفق ما أشار إليه المختصون.

٤ – الاهتمام بالجانب الصحي وضرورة توفير طبيب يمر على الأطفال مرتين في ا لأسبوع على الأقل وتوظيف مشرفة صحية بصورة دائمة .

٥ – ضرورة استخدام البطاقة التقويمية للطفل، لما لها من أهمية في معرفة مدى تقدم الطفل وتطوره في الروضة في مختلف أبعاد نموه .

٦– ضرورة الاهتمام بمكتبة الطفل، لما لها من دور في صقل مواهب الأطفال وشحذ همهم نحو المستقبل.

٧ – ضرورة استخدام التقنيات الحديثة المساعدة في عملية التعليم، مثل التلفاز والكمبيوتر (الحاسب الآلي) وآلات التسجيل وغيرها .

٨– الاهتمام برسومات الأطفال وإنتاجياتهم وذلك بإقامة المعارض التي تظهر هذه الأعمال .

٩ – مراعاة الفروق الفردية من خلال فرز المتخلفين عقلياً وعمل فصول خاصة لأصحاب التفكير الإبداعي وتطبيق البطاقة التتبعية.

١٠- إتاحة فرص الاكتشاف والتجريب والابتكار، حيث أن هذا ينمي طرق التفكير العملية إلى جانب اكتساب المعارف والمفاهيم.

١١- إتاحة جو غير نظامي داخل الروضة بحيث يتمكن الأطفال من التفاعل مع الخامات والأشخاص ، وعكس ذلك يفرض توقعات محددة بالنسبة لجميع الأطفال.

١٢- يجب أن تهتم مناهج الطفولة المبكرة بالتعلم بمعناه الواسع، أي التعلم الذي ينمي طرق تفكير رفيعة المستوى، إلى جانب اكتساب المعلومات والمفاهيم.

١٣- يجب إعداد الأطفال لعالم الغد، والذي لا نعرف عنه الكثير في ضوء التغير العلمي السريع.

١٤- العمل على تنمية وعي الطفل بالبيئة ومعاونته على الحفاظ عليها.

١٥- الاهتمام بتنمية اللغة لدى الطفل ،فاللغة تدخل في مختلف الأنشـطة في الروضـة وخارجها ، كما أن اللغة توفر أبعاد متعددة للتفكير، وأن القصور في النمو اللغوي عادة ما يتبعه تأخر أكاديمي.

١٦- إتباع نظام الأركان التعليمية أو مراكز التعلم، فهي السبيل التعليمي الأمثل لخلق بيئة تعليمية صالحة لمواجهة خصائص النمو في مرحلة الروضة.

١٧– إشباع حاجات الطفل من اللعب لأهميته في نمو الطفل حركياً ومعرفياً واجتماعياً ونفسياً وعقلياً ولما له من دور إيجابي في العلاج النفسي للأطفال.

١٨– الإكثار من الوسـائل والألعاب التعليمية المناسـبة لتكون بمثابة المعلم للطفل تنمي فيه مهارات التعليم الذاتي والابتكار والاكتشاف.

١٩– الإكثار من الرحلات والزيارات البسيطة لتزويد الطفل بأساسيات المعرفة عن البيئة الطبيعية .

٢٠– ضرورة دعم وزيادة التعاون بين الروضة وأولياء الأمور ويأتي ذلك عن طريق:

أ- دعوة الأمهات في المشاركة في الأنشطة التي تقدم داخل الروضة.

ب- الاهتمام بمجالس الأمهات وكذلك الآباء والعمل على تنشيط الدور الذي تقوم به هذه المجالس .

ج- ترتيب زيارات للمعلمات لمنازل الأطفال للوقوف على أماكن سـكنهم الطبيعي وحث الوالدين على اسـتئناف تعليم أبنائهم في المنزل .

د- تطبيق نظام اليوم المفتوح حتى يطلع الأهل على ما يجري داخل الروضة .

هـ- على إدارات رياض الأطفال إصدار نشرات دورية خاصة مبسطة موجهة لأولياء الأمور بهدف توعيتهم بدور الأسرة في التعاون مع الروضة لتحقيق أهداف التربية في هذه المرحلة .

٢١ – العامل الأسـاسـي في تحقيق أهداف الرياض قبول معلمات ومربيات مؤهلات تأهيلاً أكاديمياً وتربوياً ويمتلكن الدافع القوي للعمل في الرياض.

٢٢ – المؤهل الذي يجب عليه أن تكون معلمة الروضة جامعي متخصص أو دبلوم عال رياض أطفال.

٢٣ – الحرص على تقديم وجبة غذائية متكاملة العناصر الغذائية .

٢٤ – ملائمة الرسوم الدراسية للوضع المعيشي للطبقة المتوسطة من الناس حتى لا يحرم القطاع الكبير من الأطفال من دخول الروضة .

٢٥ – تدريب المعلمات العاملات في الرياض على حسن التعامل مع الأطفال وفق ما أشار إليه علماء التربية وكذا استخدام الطرق الحديثة في التعليم.

٢٦ - تدريب المعلمات على استخدام الوسائل التعليمية وصنعها من خامات البيئة المحلية .

استنتاجات الدراسة

١- مرحله رياض الاطفال محصورة في بعض المدن الرئيسيه وبصوره جزئيه.

٢ - مرحله رياض الاطفال في اليمن لا تراعي الاتجاهات التربوية المعاصره في كثير من المجالات اهمها :

- عدم وجود مناهج وبرامج محليه تراعي المعايير العالميه مع تعدد في البرامج والأهداف.
- انخفاض في الانشطة والألعاب التربوية.
- قلة في المعلمات المتخصصات.
- انخفاض في نسبة الاستيعاب

- لا تأخذ بمعايير الجودة الشاملة

٢- أهم العوامل والقوى المؤثرة على تعميم رياض الاطفال في اليمن:

- عوامل سكانية تمثلت في النمو السكاني، عامل الوفيات والمواليد، الهجرة الداخلية والخارجية، سوء الاحوال السلمية وعدم ملاءمتها لتنشئة الطفل.
- عوامل اقتصادية واجتماعية تمثلت في الحالة الاقتصادية، مشكلة تعاطي القات، خروج المرأة للعمل، عمالة الاطفال.
- عوامل طبيعية تمثلت في المناخ والتضاريس والموارد ودورها في توزيع السكان وتقسيمهم الى ريف وحضر.
- عوامل تربوية وتمثلت في أهمية اعداد الطفل وتهيئته للتعليم النظامي ، الهدر التربوي في مراحل التعليم، انتشار الامية.

التوصيات :

- ضرورة تعميم رياض الاطفال في جميع انحاء الجمهورية.
- ضرورة عمل مناهج لرياض الاطفال في ضوء الفلسفة التربوية لليمن والمعايير العالمية.
- العمل على فتح اقسام لرياض الاطفال في الجامعات اليمنية لتلبية الطلب على المربية المتخصصة في مجال الطفولة.
- التوعية الصحية من قبل الجهات المختصة للأسرة لتحسين وتنظيم النسل لتلائم الموارد والإمكانات المتاحة.
- العمل على توفير الخدمات في جميع انحاء الجمهورية لتقليل الهجرة الداخلية.
- العمل على تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين لتجنب حالات التسرب من التعليم.
- مكافحة الفساد والهدر التربوي الذي يزيد من مشكلات التعليم ويعيق استفادة جميع شرائح المجتمع منه.

المراجع:

١- احمد عتيق، (٢٠٠٢) معوقات التنمية الاجتماعية في اليمن ، ماجستير(غير منشورة) جامعة بغداد ، كلية الآداب .
٢- آمال محمد حسين عيبه: فلسفة تربية طفل الروضة.
٣- الحاج، احمد علي: (١٩٩٩)التعليم اليمني جذور تشكله واتجاهات تطوره ، صنعاء، دار الفكر المعاصر،
٤- الأغبري، بدر سعيد: (دراسة تحليلية لواقع رياض الأطفال في اليمن، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الطفولة، جامعة حضرموت، مايو (٢٠٠٥)
٥- القاضي، افتكار، (٢٠٠٣)مشكلات الرياض في اليمن، جريدة ٢٦ سبتمبر، اليمن، العدد١١٠١،ص٨
٦- بهادر، سعدية محمد: (١٩٨٧) برامج تربية أطفال ما قبل المدرسة بين النظرية والتطبيق، القاهرة، الصدر لخدمات الطباعة.
٧- العاصي، ثناء يوسف،(١٩٨٨) تصور مقترح لسياسة رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية، مجلة كلية التربية، ع(٦) ، ج(١) ، كلية التربية، جامعة طنطا، مارس ، ص١٦.
٨- الشيباني حلمي: (٢٠٠٣)مشكلات رياض الأطفال في الجمهورية في ضوء الأهداف المعتمدة لها ، دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، العراق.
٩- الو ادعي، إسماعيل يحي (٢٠٠٣) العوامل الاجتماعية المؤدية إلي جنوح الأحداث وأساليب مواجهتها، اليمن، ماجستير(غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية،جامعة الدول العربية.
١٠- القطب، إسحاق، (١٩٨٧)،المؤتمر العربي حول السياسات السكانية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، ع(٤)، (١٥) ، جامعة الكويت ، ص٣٧٩.
١١- أبو عيان، بسام محمد: (٢٠٠٦)أساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة اليمنية وأثرها على التحصيل الدراسي عند الأبناء، ماجستير (غير منشورة)، قسم الاجتماع ، جامعة صنعاء.
١٢- حسان، حسن محمد (١٩٨٦).طفل ما قبل المدرسة(بحوث ودراسات) مكة المكرمة، مكتبة الطالب الجامعي،
١٣- علوي، احمد صالح وآخرون ، (٢٠٠٦)واقع رياض الأطفال في اليمن وآفاق تطويرها ، صنعاء ، سلسلة دراسات وأبحاث تربوية ، مركز البحوث والتطوير التربوي، التابع لوزارة التربية والتعليم ،.
١٤- عبد الوهاب بدرية متولي، اثر الحضانة على التكيف الاجتماعي للطفل في المرحلة الابتدائية، المؤتمر السنوي الثاني للطفل المصري تنشئته ورعايته ، القاهرة، مركز دراسات الطفولة ، جامعة عين شمس ١٩٨٩، ص١٠٧.
١٥- بهاء الدين، حسين كامل، (١٩٩٧)التعليم والمستقبل ، القاهرة ، دار المعارف..
١٦- الخطيب،رناد يوسف،(١٩٨٩) دراسة مقارنة لنظام رياض الأطفال في كل من الاتحاد السوفيتي واليابان ومصرومدى االافادة منها في الاردن،دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس.
١٧- الماخذي، سلوى علي: (٢٠٠١) دراسة تقويمية لرياض الأطفال في الجمهورية اليمنية، ماجستير (غير منشور) مركز الطفولة، جامعة عين شمس.
١٨- زينب مصيلحى على(١٩٩٧) التخطيط لتعميم رياض الأطفال في مصر،ماجستير، غير منشورة،جامعة القاهرة.
١٩- شرف علي عبد الكريم: ٢٠٠٢. دراسة عن واقع رياض الأطفال في اليمن ، صنعاء ، مطابع الكتاب المدرسي.
٢٠- حسان، محمد محمد: (٢٠٠٧)مشكلات رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر العاملين فيها رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الجزيرة، السودان.
٢١- دياب، فوزية(د.ت)نمو الطفل وتنشئته بين الأسرة ودور الحضانة، ط٣ ، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية،
٢٢- شرف، علي حمود: (١٩٩٩) واقع رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية، ماجستير (غير منشورة)، جامعة ام درمان الإسلامية، السودان.
٢٣- الحمادي، نجاح وسارة: الاحتياجات التدريبية لمربيات رياض الأطفال من وجهة نظر المربيات. المديرات. مؤتمر الطفولة والشباب ، صنعاء ، مايو ٢٠٠٥.
٢٤- شرف، علي حمود: (٢٠٠٧)منهج مقترح لرياض الأطفال في الجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة، دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية، جامعة طنطا.
٢٥- شريف، السيد عبد القادر(٢٠٠٢) التربية المقارنة، القاهرة، حورس للطباعة والنشر.
٢٦- كويران عبد الله وآخرون: (٢٠٠٤)التوزيع السكاني في اليمن، صنعاء، وزارة التربية والتعليم، وصندوق الأمم المتحدة للسكان .
٢٧- الشريعي، عبد الرحمن: تجربة اليمن في مجال تنظيم الأسرة ، الندوة العربية الأولى للمسئولية الوالدية، ، الإقليم العربي البحرين من ٢٥-٢٧ مايو ١٩٨٢ص٩٠.
٢٨- - عثمان،محمد على: (٢٠٠٣)سكان الجمهورية اليمنية (ديموغرافيا وجغرافيا)، صنعاء، مركز عبادي للدراسات والنشر.
٢٩- فارع، وهيبة غالب: (١٩٨٧) تعميم التعليم الابتدائي في الجمهورية العربية اليمنية في ضوء مطالب المجتمع والاتجاهات التربوية المعاصرة، دكتوراه (غير منشوره) جامعة عين شمس.

٣٠- نوفل، محمد نبيل (١٩٩٧) رؤى المستقبل المجتمع والتعليم في القرن الحادي والعشرين المجلة العربية للتربية ، (١٧) ،ع(١) ، تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، يونيو ،ص١٨٥
٣١- علي عبدا لله وآخرون: (١٩٩٩) السكان والبيئة في اليمن ، وثائق المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية ، صنعاء .
٣٢- مطاوع، إبراهيم عصمت: أكبادنا ماذا اعددنا لهم (المؤتمر العلمي الأول، نحو تصور أمثل لرياض الأطفال)، القاهرة، من٢٢-٢٤ ديسمبر ١٩٩٠،ص١.
٣٣- العطاس ليلى عبد الله طالب(١٤٠٨ه) دور التخطيط التربوي في رفع كفاءة التعليم الابتدائي للبنات في المملكة العربية السعودية ، نادي مكة الثقافي الأدبي.
٣٤- ناديه رشدي محمد: (١٩٩٥) الألعاب التربوية لأطفال الحضانات وعلاقتها بنموهم الحركي والاجتماعي والنفسي ، دكتوراه(غير منشورة) معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس .
٣٥- جاك ديلور وآخرون (١٩٩٩) التعلم ذلك الكنز المكنون: تقرير قدمته إلى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين،القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو.
٣٦- كريمان بدير، (٢٠٠٤) الرعاية المتكاملة للأطفال ، عالم الكتب.
٣٧- الحقبل ،سليمان عبد الرحمن(١٩٩٣) التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية ، ط٢،المملكة العربية السعودية، المديرية العامة للمطبوعات بوزارة الإعلام .
٣٨- المقرمي، الملك علوان (١٩٨٧) القات بين السياسة وعلم الاجتماع ، صنعاء ، المكتبة اليمنية.
٣٩- أبو عيان محمد: (٢٠٠٣)أساليب التنشئة الاجتماعية فى الأسرة اليمنية وأثرها على التحصيل الدراسي عند الاباء، ماجستير(غير منشورة)جامعة صنعاء.
٤٠- بكر، مروه هلال احمد (٢٠٠٤) برنامج لتنمية الحس المكاني والمفاهيم الهندسية لدى أطفال الرياض، ماجستير(غير منشورة)، قسم رياض الأطفال، جامعة طنطا.
٤١- الحضراني، احمد محمد وآخرون: نظرة متكاملة لمحاور القات وآثاره، صنعاء، مطابع الكتاب المدرسي، د.ت.

٤٢- أثر التحاق الأطفال بالحضانات ورياض الأطفال في مصر على متابعتهم الدراسة في المرحلة الابتدائية، مجلة بحوث ودراسات،المجلد الأول ج٢،مصر ١٩٧٥.
٤٣- وزارة التربية والتعليم الخطة التعليمية لمرحلة رياض الأطفال لعام ٢٠٠٩/٢٠١٠،الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم الإدارة العامة لرياض الأطفال،٢٠١٠.
٤٤- وزارة التربية والتعليم :مشروع تنمية الطفولة المبكرة في الجمهورية اليمنية ، صنعاء وزارة التربية والتعليم ، ٢٠٠٥.
٤٥- وزارة التربية والتعليم: التعليم في موكب الثورة الجمهورية اليمنية، اليمن، وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٢.
٤٦- المجلس العربي للطفولة والتنمية: مجلة الطفولة والتنمية،العدد٣، ٢٠٠١.
٤٧- الجهاز المركزي للإحصاء ، الكتاب السنوي ، لسنة ٢٠٠٥م ، الجمهورية اليمنية. الجهاز المركزي للإحصاء.
٤٨- الجهاز المركزي للإحصاء: الكتاب السنوي لعام ٢٠٠٤، الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤.
٤٩- الجهاز المركزي للإحصاء: الكتاب السنوي للإحصاء لسنة ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤، الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء.
٥٠- الجهاز المركزي للإحصاء: مؤشرات التنمية الألفية في الجمهورية اليمنية ، المفهوم والاتجاهات ، اليمن،الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٤.
٥١- الجهاز المركزي للإحصاء: الكتاب السنوي لعام ١٩٩٤، الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء.
٥٢- وزارة التربية والتعليم و صندوق الأمم المتحدة للسكان: التوزيع السكاني في اليمن ، الإدارة العامة للتربية السكانية ، ٢٠٠٤.
٥٣- الجهاز المركزي للإحصاء: الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية(٢٠٠٥-٢٠٢٥) كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٠.
٥٤- وزارة التربية والتعليم: اللائحة التنظيمية لعمل رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية،القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢.
٥٥- وزارة التربية والتعليم : جدول أعمال ورشة التعليم للجميع، بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٩، صنعاء، وزارة التربية والتعليم،٢٠٠٤.
٥٦- وزارة التربية والتعليم: مشروع تنمية الطفولة المبكرة ، في الجمهورية اليمنية، صنعاء، وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٥.
٥٧- منظمة اليونيسيف:تحليل حالة الأطفال والنساء في اليمن، صنعاء، منشورات منظمة اليونيسيف، ١٩٩٨.
٥٨- وزارة التربية والتعليم: واقع رياض الأطفال وتطويره ، اليمن، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني للتربية، الإدارة العامة لرياض الأطفال ٢٠٠٢.
٥٩- الجهاز المركزي للإحصاء:التقرير الرئيسي لنتائج المسح الوطني لظاهرة الفقر، اليمن، الجهاز المركزي للإحصاء، ١٩٩٩.
٦٠- وزارة التخطيط والتنمية ، (وزارة الزراعة والري)، مداولات المؤتمر الوطني الأول ، بشأن القات ، صنعاء، وزارة التخطيط ٦-٧ إبريل ٢٠٠٢.
٦١- الجهاز المركزي للإحصاء : مؤشرات التنمية الألفية في الجمهورية اليمنية (المفهوم والاتجاهات)، اليمن، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤.
٦٢- الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الاستراتيجي اليمني٢٠٠١، صنعاء المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٠.

٦٣- الجهاز المركزي للإحصاء :المسح الديموغرافي في اليمن ، الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء،١٩٩٩.

٦٤- Fries، G. the effects of pre schooler education on children's Academic Development and socialization in primary Grades. Diss. Abs. Int.vol. 65-02A:404.2004www.droquast.UMI.com